PROVISIONAL
A/35/PV.39
16 October 1980
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والثلاثين

المعقودة بالمقر في نيويورك
يوم الخميس ، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد رامفول (موريشيوس)
(نائب الرئيس)

ثم : السيد فون فيشمار (جمهورية ألمانيا الاتحادية)
(الرئيس)

- الحالة في كمبوتشيا [٢٢] (تابع)
(أ) تقرير الأمين العام ؛
(ب) مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Sections, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

80-62229/A

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥

مواصلة نظر البند ٢٢ من جدول الأعمـــال

الحالة في كمبوتشيا

(أ) تقرير الأمين العام (A/35/501)

(ب) مشروع القرار (A/35/L.2/Rev.1)

سير انتونـي بارسونز (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفدى ينضـم بالكامل الى البيان الذى أدلى به السيد الموقر المندوب الدائم للكسمبرغ في هذا النقاش نيابة عـن الدول التسع الأعضاء في المجموعة الأوروبية . لقد طلبت الكلمة لكي أركز على بعض النقاط التي توليها حكومتي أهمية خاصة .

أولا وقبل كل شيء الحاجة الى حل سياسي شامل . ان هذا ضرورى سواء من أجل أن نعيد لشعب كمبوتشيا الحق في أن يعيش في سلم ورخاء تحت حكومة يختارها بنفسه ، وكذلك من أجـــل القضاء على تهديد رئيسي للاستقرار والرخاء في جنوب شرق آسيا ككل . وكما أوضح سفير لكسمبـرغ ، فان مثل ذلك الحل يجب أن يقوم على كمبوتشيا المحايدة المستقلة في ظل حكومة تمثلها بحق ، حرة من أى وجود عسكرى أجنبي وتحتفظ بعلاقات الصداقة مع كل بلدان المنطقة .

ان وفدى لا يرى كيف يمكن قيام مثل هذه الحكومة عن طريق الانتخابات التي يزمع القيام بهـا النظام الذى في هذه الانتخابات يبدو انه لن يكون هناك اختيار ، ولا امكانية لوجود رقابة محايدة ، وليس هناك أدنى شك في نتائجها المقررة من قبل . انها سوف تكون عبارة عن انتخابات هزلية بـدلا من الانتخابات التي يجب من وجهة نظر حكومتي أن تكون حرة وعادلة ، والتي يجب أن تتم بعـــد وقف اطلاق النار ، وفترة يمكن فيها لكافة المجموعات الكمبوتشية أن تقدم سياساتها للشعـــب دون أية ضغوط خارجية .

اننا لا نعبأ ولا نهتم بأى شكل تقوم عليه حكومة كمبوتشيا بعد انتخابات حرة . ان هـــذا أمر يهم - أو يجب أن يهم - شعب كمبوتشيا نفسه . ولكنني يتحتم عليّ أن أوضح أن المملكة المتحدة لا تؤيد بأى شكل كان نظام بول بوت . ان حكومتي قد أدانت باستمرار انتهاكات حقوق الانسان التي

Digitized by UNOG Library

قام بها نظام كمبوتشيا الديمقراطية من ١٩٧٥ الى ١٩٧٨ . ان الحكومة البريطانية في ذلك الوقت كانت أول من وجه انتباه لجنة حقوق الانسان الى تلك الانتهاكات في شهر آذار/مارس ١٩٧٨ . ومن دواعي السخرية أن جهودنا من أجل اقناع المجتمع الدولي من أجل التقصي حول بشائع نظام بول بوت قد واجهت معارضة شديدة من جانب السوفييت والوفود الموالية للفيتناميين وذلك في اجتماع خريف ١٩٧٨ للجنة الفرعية للقضاء على الفصل العنصري وحماية الأقليات . انها نفس تلك الحكومات ، التي تغالي الآن في التنديد بالجرائم البشعة التي يرتكبها ذلك النظام البشع الكريه . ومن الغريب أن نقول ، على الأقل ، أن الموازين قد اختلت في نظرهم فقط بعد الغزو الفييتنامي لكمبوتشيا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ .

اننا الآن ، كما لم يحدث من قبل ولن يحدث مستقبلا ، لا نؤيد سياسات نظام بول بوت . واننا لا نشك اطلاقا في أنه ، اذا ما أتيحت الفرصة ، فان الشعب الكمبودي سوف يرفضهم تماما . ان تاريخهم وسجلهم ، لا يبرر غزوهم عسكريا واحتلالهم .

Digitized by UNOG Library

فلندع فييت نام تستعيد مكانتها في المجتمع الدولي وذلك عن طريق سحب قواتها ، والسماح للكمبوتشيين بحرية الرقابة على مصيرهم دون تدخل أجنبي .

ولكي نعطي لهم فرصة الاختيار وحتى نحرم الفييتناميين من ثمار عدوانهم ، فلقد صوّتنا من قبل على التعديلات التي قدمتها لاوس هذا الأسبوع ، وذلك بالنسبة للقرار الذى أوصت به لجنة بحث وثائق التفويض . لقد كان من الممكن أن نكون أكثر سعادة لو أن هناك أسلوبا مختلفا لمواجهة العدوان موضع النقاش ، ولكننا اذ نواجه بالاختيار ما بين بول بوت والغزاة الفييتناميين ، فان رد الفعل الطبيعي بالنسبة لنا هو أن نقول : " فليذهبا الى الجحيم " .

للأسف ، فاننا لا نستطيع أن نتحمل تلك الرفاهية . ان جعل المقعد خاليا ليس بالحل المقبول ، ليس فقط من حيث المبدأ وانه يكوّن سابقة ، ولكن - كما أشار الممثل الدائم لسنغافورة - فان نظرية الفراغ غير مقبولة سياسيا وعلميا . ان الدول الـ ٧٣ التي صوّتت ضد التعديل ، ومعظمها تكره نظام بول بوت مثلنا ، كانت من نفس وجهة النظر هذه .

في الشهور الأخيرة حدث بعض التحسن في مستويات الحياة وفي مستوى صحة وتغذية الكمبوتشيين الذين يمكن مراقبة مستوى رخائهم ، وهم أولئك الذين يعيشون في المناطق المأهولة والذين لجأوا الى المناطق على طول الحدود مع تايلند . لقد تم تخصيص حوالي ٥٠٠ مليون دولار من قبل البرنامج المشترك الذى يقوم بتنفيذه اللجنة الدولية للصليب الأحمر واليونسيف خلال الخمسة عشر شهرا الأخيرة وحتى نهاية هذا العام . اذن هنالك مبلغ ضخم تم تخصيصه لاسيما اذا ما لاحظنا أن تعداد كمبوتشيا لا يزيد عن خمسة ملايين فرد ، وهنالك دول أخرى قد ساهمت على صعيد ثنائي . والحقيقة ان أزمة المجاعة التي استجبنا لها تميل الى الانفراج مما سيتيح لنا أن نكرس جهدنا الرئيسي للمشكلة السياسية في مظهريها الاقليمي وفيما يتعلق بحقوق الانسان .

بالنسبة للآلام التي يعانيها شعب كمبوتشيا ، فهي نتيجة مباشرة للنزاع . ان رخاء وحرية دائمين لا يمكن عودتهما الى شعب كمبوتشيا دون حل سياسي يسمح له باستعادة السيطرة الكاملة على مصيره . هذا هو الهدف الرئيسي للقرار الذى قدمته رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . اننا نؤيد هذا القرار بقوة . لكن ، كما اعترفت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، لا يمكن أن يكون هنالك حل سياسي دون مشاركة وتعاون كل أولئك المعنيين بالصراع . ولذلك ، فانني آمل أن تقوم حكومة

Digitized by UNOG Library

فييت نام باعادة النظر في معارضتها لعقد المؤتمر . اننا كلما أسرعنا في عقد هذا المؤتمر ، كلما عجّلنا في جعل شعب كمبوتشيا يتمتع بالسلم الذى يتطلع اليه . واذا أمكن عقد هذا المؤتمر في بداية ١٩٨١ ، فان ذلك يكون من الأفضل .

اننا نعتقد ان مشروع القرار الذى تقدمت به رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، انما يمثل مفهوما بنّاء لتناول مشكلة كمبوتشيا . اننا نعتبر ، من بين عناصره على وجه الخصوص ، أن انسحابا كاملا للقوات الفييتنامية من كمبوتشيا هو جزء أساسي من أى حل . اننا سوف نؤيد كل الجهود التي ستبذل من أجل ضمان النظام وسيادة القانون عندما تتوقف العمليات العسكرية ، ومن أجل ضمان تنفيذ انسحاب فعلي للقوات الأجنبية .

انني على ثقة ان الجمعية العامة سوف تقوم بتأييد مشروع القرار A/35/L.2/Rev.1 كما أيدت القرار ٢٢/٣٤ في العام الماضي .

السيد كازمسرى (تايلند) (الكلمة بالانكليزية) : لقد مضى عام كامل منذ أن اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها ٢٢/٣٤ بشأن الوضع في كمبوتشيا ، وذلك في ١٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ . ان هذا القرار كان يؤكد المبادئ المنصوص عليها في ميثاق منظمتنا ، وعلى وجه الخصوص مبدأ احترام السيادة والاستقلال ووحدة التراب الوطني للدول ، وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

لماذا كان من الضرورى بالنسبة لهذه الجمعية الموقرة أن تؤكد من جديد هذه المبادئ التي تمثل الأسس التي تعتمد عليها الأمم المتحدة ؟ ذلك لأن هذه المبادئ قد انتهكت عندما قامت القوات الفييتنامية بغزو كمبوتشيا في نهاية ١٩٧٨ . ان قوات الغزو قد دعمت سلطتها على الأمة الكمبوتشية ، وأقامت نظاما عميلا في بنوم بنه حل محل حكومة كمبوتشيا الديمقراطية التي ماتزال حتى الآن تمثل كمبوتشيا في الأمم المتحدة . ان تدخل فييت نام المسلح واحتلالها غير المشروع لدولة عضو في منظمة الأمم المتحدة ، كان انتهاكا لهذه المبادئ والقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات فيما بين الدول .

ان القرار ٢٢/٣٤ قد وجه نداء الى جميع أطراف النزاع لوضع حد للأعمال الحربية ،وطالب

Digitized by UNOG Library

بالانسحاب الفورى لكل القوات الأجنبية من كمبوتشيا ، وحث جميع الأطراف أن تقوم بتسوية النزاع بالوسائل السلمية وطبقا لميثاق الأمم المتحدة .

لماذا كان من الضرورى ، بالنسبة للجمعية العامة ، أن تتخذ مثل هذه الاجراءات؟ . ان الأسباب الكامنة وراء هذا العمل واضحة تماما . أولا ، لقد كان هذا يرمي الى وضع حد لسفك الدماء ولتجنيب شعب كمبوتشيا مزيدا من الآلام . ثانيا ، ان وجود قوات الاحتلال في كمبوتشيا قد جعل منظمة الأمم المتحدة في وضع خطير جدا بالنسبة للاستقرار والسلم الدوليين . ان عدوانا سافرا لا يمكن السماح أو التسامح فيه مطلقا ، لأن حدوثه سوف يقضي على السلم والعلاقات الدولية ، وسيكون أيضا انتهاكا للالتزامات الواردة في ميثاق الامم المتحدة ، وخاصة مبدأ عدم استخدام القوة ، والالتزام بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية .

ان القرار ٣٤/٢٢ ناشد كل الدول أن تمتنع عن التدخل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا ، وذلك لكي يسمح لشعب كمبوتشيا أن يقرر بنفسه مصيره ومستقبله دون أى تدخل أجنبي ، ودون أى ضغط خارجي . كما طالب بالاحترام الكامل لسيادة ووحدة التراب الوطني لكمبوتشيا واستقلالها .

ان فييت نام وأصدقاءها يزعمون ان آخرين ، وليس فييت نام ، هم الذين يتدخلون في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا . وبالتأكيد ، فان الغزو الفييتنامي الذى تلاه الاحتلال العسكرى ، الى جانب نظام عميل تمت اقامته ودعمه من قبل قوات الاحتلال ، هي التي كانت تدخلا في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا . ولذلك ، لم يكن مدهشا ، عندما تجاهلت فييت نام نداء المنظمة العالمية . ان ذلك انما يبرز أن فييت نام كانت تريد أن تفرض على شعب كمبوتشيا نظاما خاضعا لها . وهكذا ، فان المبدأ المقدس للسيادة ووحدة التراب الوطني واستقلال دولة ، لم يستطع أن يعرقل فتنمة كمبوتشيا .

Digitized by UNOG Library

ان الوضع الراهن في كمبوتشيا قد تم تلخيصه على نحو ملائم من جانب الأمين العام للأمم المتحدة في التقرير المعروض علينا ، وهو كما يلي :

" في الوقت الذى يتم فيه القيام بعمليات انسانية من قبل منظومة الأمم المتحدة مكنت من تخفيف حدة الآلام التي يعانيها شعب كمبوتشيا ، هناك جهود جديدة يجب أن تبذل حتى يمكن أن نقترب من التسويات السياسية التي تسمح لسكان المنطقة الذين يعانون بالتطلع الى مستقبل يسوده السلم . ورغم الجهود التي بذلت على مختلف المستويات فقد تم احراز تقدم ضئيل حتى الآن فيما يتعلق بتطبيق بعض أحكام قرار الجمعية العامة ٣٤/٢٢ بما في ذلك تلك الاجراءات المتصلة بانسحاب القوات الأجنبية من المنطقة والبحث عن حل سياسي " . (A/35/501, Para.9)

ان الحقائق المتعلقة بالوضع في كمبوتشيا لم تتغير اطلاقا . وعلى العكس من ذلك ، فان الوجود غير المشروع للقوات الفييتنامية في كمبوتشيا لا يزال مستمرا ، وان عدد القوات الفييتنامية في كمبوتشيا قد تعدى الضعف منذ الغزو . وكذلك ، فان الاحتلال الفييتنامي غير المشروع لكمبوتشيا قد تعزز أيضا . ان زيادة العتاد الحربي والأسلحة المتطورة في كمبوتشيا ، تحوّل ذلك البلد الى معسكر مسلح . وفي الوقت الذى تشتد فيه المعارك الحربية داخل كمبوتشيا ، فان البلدان المجاورة تعاني أيضا من آثار هذه المعارك الحربية .

ان تايلند وهي قريبة من مسرح النزاع ، فانها تعاني من آثاره ، كما أنها تستقبل مئات الآلاف من اللاجئين ومن السكان الذين اقتلعوا من ديارهم بحثا عن مكان آمن ، وعن الطعام والضروريات الأخرى . ومؤخرا ، وبعد سلسلة من أعمال العنف قرب حدود تايلند ، فان وحدات كبيرة من القوات الفييتنامية قد شنت هجمات منسقة ضد قريتين داخل تايلند وكذلك ضد مخيمات اللاجئين الواقعة على طول الحدود بين تايلند وكمبوتشيا . ان النشاط العسكرى لفييت نام قد تسبب في وقوع ضحايا كثيرة بين قوات دفاع تايلند ، وبين القرويين الأبرياء وبين اللاجئين الكمبوتشيين . ان القوات الغازية بعد أن تم صدها تركت وراءها ٧٥ قتيلا وسبعة من رجالها تم أسرهم أحياء ، وعديدا من الجرحى .

ولفترة معينة من الوقت فان بيانات فييت نام في ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه عام ١٩٨٠ فيما يتعلق

Digitized by UNOG Library

بالتغلغل الذى حدث في هذين اليومين ، كانت متناقضة . أولا ، فان القادة الفييتناميين قد أنكروا وقوع ذلك الهجوم ، أو أنهم قد قدموا عذرا واهيا فيما يتعلق بعدم وضوح الحدود بين كمبوتشيا وبين تايلند . وخلال الزيارة التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة لجنوب شرقي آسيا حوالي نهاية تموز/يوليه ١٩٨٠ ، فان القادة الفييتناميين قد اعترفوا بتغلغل قواتهم داخل أراضي تايلند في الوقت الذى كانوا يستنهضون فيه البرنامج الدولي التطوعي فيما يتعلق باعادة الكمبوتشيين الى وطنهم كحجة للعنف الذى وقع منهم على سيادة وسلامة تايلند . وهناك اعتراف مشابه قد ذكر صباح أمس من جانب الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة أمام هذه الجمعية . ويكفي أن نقول لدحض وتفنيد هذه الادعاءات الفييتنامية بأن البرنامج التطوعي لاعادة الكمبوتشيين الى وطنهم قد تم القيام به تحت رعاية مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، كما تبين هذا بوضوح من البيان الصحفي الصادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٠ ، والذى كان ينص أيضا على أن أقل من ١٠٠٠٠ كمبوتشي ، وغالبيتهم من النساء والأطفال ، قد اعيدوا الى وطنهم في نطاق البرنامج . وعلاوة على ذلك ، فان هذه الاعادة كانت تتم طبقا للحق غير القابل للتصرف للكمبوتشيين في العودة الى وطنهم اذا رغبوا في ذلك .

ومع التهديدات المتصاعدة لأمن تايلند ، فانها تتوجه الى المنظمة العالمية كوسيط أمين في جهودها وذلك لاعادة السلم والاستقرار في كمبوتشيا طبقا لمبادئ الميثاق وأحكام قرار الجمعية العامة ٣٤/٢٢ . وطالما أن مشكلة كمبوتشيا تظل دون حل ، فاننا سوف نواجه دائما الخطر الذى يؤدى الى أن تدخل تلك المنطقة في نزاع أوسع . ان وجود فييت نام الدائم في كمبوتشيا ، يقدم سببا لوجود قوات أجنبية أخرى مما يعمل على تهديد سلم العالم . وعلاوة على ذلك ، فان القضايا السياسية والعسكرية التي لم تحل بعد ، سوف تزيد من مأساة اللاجئين الكمبوتشيين ، وكذلك من مأساة شعب كمبوتشيا الذى يضطر الى العيش تحت الاحتلال والسيطرة الأجنبية . وعليه فانه من المهم ، بالنسبة الى هذه المنظمة ، أن تنظر في هذه القضايا وألا تعتبر هذا الموقف كموقف لا رجعة فيه . ولذلك فان الجمعية العامة قد اعتمدت في العام الماضي القرار ٣٤/٢٢ بأغلبية ساحقة ، ولهذا السبب أيضا فان هذه الجمعية يجب عليها أن تواصل الاسهام في ايجاد حلول دائمة في نطاق الميثاق وطبقا للقواعد الدولية . ان مثل هذه الجهود لا يمكن أن تؤول على أساس أنها أمر لا يتمشى مع وظائف هذه المنظمة ومصلحة السلم والنظام العالمي .

Digitized by UNOG Library

ان النزاع في كمبوتشيا من جميع جوانبه يقلق ، بحق المجتمع الدولي . ومما لاشك فيه واعترافا بهذه الحقيقة ، فان الأمين العام للأمم المتحدة طبقا للولاية التي أنيط بها بموجب الفقرة ١١ من القرار ٣٤/٢٢ قام بزيارة تايلند وفييت نام في تموز/يوليه من العام الماضي . ان حكومة وشعب تايلند يودان أن يغتنما هذه الفرصة للاعراب للأمين العام ، مرة أخرى ، عن تقديرهما العميق لمبادرته البناءة التي اتخذها والتي اسهمت في الحد من التوتر في المنطقة ، وقد سمحت هذه المبادرة بسريان العمليات عبر الحدود من أجل التخفيف من معاناة الكمبوتشيين .

وهناك نتيجة أخرى برزت خلال زيارة الامين العام ومساعيه الحميدة ، هي الاجتماع الذى عقد بين وزير خارجية بلادى ووزير خارجية فييت نام في الأول من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٠ في مقر الأمم المتحدة . وفي ذلك الاجتماع فان وزير خارجية تايلند ، باسم جميع البلدان الأعضاء في رابطة جنوب شرقي آسيا ، قد نقل الى زميله الفييتنامي اقتراحا مقدما من رابطة دول جنوب شرقي آسيا من أجل تحقيق السلم في كمبوتشيا . ان وزيرى الخارجية قد قاما بتبادل وجهات النظر بكل صراحة وصداقة بشأن مشكلة كمبوتشيا ولكن موقفيهما كانا متعارضين فيما يتعلق بعدد من القضايا الهامة . ومع ذلك ، فان وزير خارجية بلادى قد أكد رغبة جميع بلدان رابطة جنوب شرقي آسيا في احلال السلم الدائم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ومواصلة العمل من أجل تحقيق هذا الهدف مع جميع الاطراف المعنية . ولو أن هذا الاجتماع لم يحقق أية نتيجة ملموسة ، فان الطرفين قد وافقا ، من حيث المبدأ ، على أن يتقابلا مرة أخرى في وقت ومكان يحددان مستقبلا وفقا لاتفاق مشترك .

Digitized by UNOG Library

بالأمس ، أشار ممثل فييت نام في بيانه الى مبادرة جديدة مزعومة من جانب وزير خارجية فييت نام خلال ذلك الاجتماع . ان هذا الاقتراح الجديد المزعوم هو اقتراح قديم في صورة جديدة ، فيما عدا أنه قد اكتسب صورة سيئة هذه المرة . لقد قدمت نفس هذه الصياغة في كوالالمبور ، وذلك في شهر أيار/مايو الماضي ولكنها سحبت خلال زيارة وزير الخارجية الفيتنامية لتايلند بعد أسبوع من اتاحة الفرصة لحكومتي للنظر فيها .

ان الأحوال الراهنة كما يلي : في الوقت الذى رفض فيه وزير خارجية فييت نام رفضا كاملا اقتراح السلام المقدم من رابطة دول جنوب شرقي آسيا ، فان وزير خارجية تايلند قد أكد له أن دول الرابطة سوف تعيد النظر من جديد في اقتراحه الأخير . ولكننا مع ذلك فلقد وجدنا الاقتراح يعتمد على تزوير للحقائق ، بشأن اتهامات لا أساس لها من الصحة ضد حكومة تايلند . وبهذه الصفة ، فان " المبادرة الجديدة " المزعومة تدل على تعنت فييت نام ، وهي محاولة للتظاهر بالتوفيق في نظر البلدان البعيدة عن هذا النزاع ، وهذا مما يزيد الطين بلة . ونحن لا نعتقد أن العالم سوف يخدع بمثل هذه المناورة .

وبالمثل ، فان فييت نام قدمت عرضا بشأن انسحاب جزئي لقواتها المسلحة من كمبوتشيا فيما لو تم الوفاء ببعض شروط مسبقة . وأود أن اسأل زميلي الفيتنامي عما اذا كانت حكومته تقبل رقابة من جانب الأمم المتحدة ، والتحقق من مثل هذا الانسحاب ولم تفرض شروط مسبقة في الوقت الذى يكون فيه وجود القوات الفيتنامية في كمبوتشيا هو السبب في كل هذا التوتر الذى يريد التخفيف من حدته والقضاء عليه .

لقد وجه ممثل فييت نام اتهامات لا أساس لها من الصحة ضد تايلند ، وكان بيانه متضمنا ادعاءات خاطئة وتشويهات زائفة . ان نبرة التوبيخ والجدل التي اتسم بها ، من شأنها أن تخلق شكوكا قوية حول النية الحسنة لفييت نام في مواصلة مشاوراتها الاقليمية . ولا يود وفدى بلادى أن يخوض في أعماق التاريخ من أجل أن يبعث أرواح أسلاف المسلمين في كمبوتشيا وهم " الشامس " الذين عانوا على أيادى الفيتناميين على نفس النحو الذى عانى منه الخلف . كما أن وفدى لا يرغب في التذكير بمصير الخمير كروم أو الخمير الجنوبيين الذين ضمت أراضيهم من قبل الفيتناميين . اننا نهتم هنا بالأزمة الراهنة في كمبوتشيا وأثرها على مستقبل بلداننا . وعلاوة على

Digitized by UNOG Library

ما سبق ، يدرك وفد بلادى أهمية ايجاد حل سلمي للأزمة يكون مقبولا من جميع الأطراف ، ويرفع في نفس الوقت لواء المبادئ والاعراف المقبولة عالميا .

وقد ذكر وزير خارجيتنا في البيان الذى أدلى به أثناء المناقشة العامة في ٣٠ أيلـــول/ سبتمبر ١٩٨٠ ما يلي :

" ان تايلند لا تصر على ان تسوى مشكلة كمبوتشيا ... على أساس رأى دولة واحـدة فقط . ان تايلند يمكنها أن تأخذ في اعتبارها المصالح الشرعية للآخرين . واننا نعتقد أن الحلول الحقيقية والدائمة لمشاكل بهذا القدر من الأهمية يمكن الوصول اليها فقط اذا ما أيدها المجتمع الدولي العامل وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة . ان حلا يؤسس على شروط مفروضة من قبل دولة بفضل احتلالها غير الشرعي لدولة أخرى لا يعتبر حلا لأنه سيحمل في طياتـــه بذور التوتر والنزاع المستقبل " . (A/35/PV.17, P. 107)

واستجابة لذلك ، فان الجمعية العامة تشارك فييت نام ادراكها لما ينطوى عليه المستقبـــل بالنسبة الينا . وبالأمس ، حدد ممثل فييت نام الاحتمالات الأربعة " التي تمثل وجهة نظر حكومته ازاء الحلول البديلة للجمعية العامة وهي : أولا ، الاستمرار في التوتر السائد حاليا ، ولسـوف تستفيد الصين من ذلك . ثانيا ، ترك الولايات المتحدة تواصل لعب ورقة الصين ولسوف تعطـى الصين " درسا ثانيا " لفييت نام ، مما يمكن أن يؤدى الى حرب محدودة أخرى ، والى وضـع متفجر على طول الحدود التايلندية الكمبوتشية . ثالثا ، ترك رابطة دول جنوب شرقي آسيـــا ودول الهند الصينية تخطو الى الأمام وأن تتعاون فيما بينها ، ولسوف يكون الوضع أقل توترا فـي جنوب شرقي آسيا ولكن الصين يمكن أن تبذل كل ما في وسعها من أجل تخريب هذا البديـــل . رابعا ، ازالة جميع أسباب المشاكل في جنوب شرقي آسيا ، وعندئذ يعود كل شيء سيرتـــه الطبيعيـة .

ومع ذلك ، وقبل هذا الاحتمال الوارد في البديل الرابع ، فانه يمكننا أن نستنتج من بيان فييت نام أنه يفضل البديل الثالث . والواقع أنه قبل وقوع النزاع الكمبوتشي ، فان جميع بلدان رابطة دول جنوب شرقي آسيا قد نجحت في اقامة علاقات وثيقة مع البلدان الأخرى في المنطقـــة على أساس التعايش السلمي . وان ممثل فييت نام مدرك تماما - بالطبع - للتوتر الحالي وعـدم

Digitized by UNOG Library

الثقة الذى يمثل عقبة تقف في وجه تحقيق هذا البديل . والواقع ، أن سبب التوتر السائد وعدم الثقة يكمن في منطقة جنوب شرقي آسيا ذاتها ، وهو العدوان الفيتنامي ضد كمبوتشيا وهي دولة ذات سيادة ومستقلة من بلدان المنطقة . وما لم ، والى أن تضع فييت نام حدا لعدوانها ضد كمبوتشيا - والخيار هنا لفييت نام وحدها - فان المنظمة العالمية وخاصة دولها الأعضاء من جنوب شرقي آسيا ، سوف يبدو أنها قد تركت وليس أمامها سوى الاحتمالين الاولين .

ومن طبيعة هذه الاحتمالات أنها تميل الى تشويه الصورة ، وعدم رؤيتها الا عن قرب في آن واحد . الا أن دول جنوب شرقي آسيا الأخرى لا تنوى أن تسلم بمثل هذه الاحتمالات المخيفة لا سيما عندما تنسف قوات كمبوتشيا بل وفييت نام ذاتها بالحرب والنزاع ، وعندما تتصور دول رابطة جنوب شرقي آسيا أن تصبح المنطقة منطقة سلام وحرية وحياد خالية من جميع ضروب وأشكال التدخل من الخارج . وبناء على ذلك ، فان الخطوة الضرورية الأولى صوب هذا الهدف هي أن دول رابطة جنوب شرقي آسيا مع خمس وعشرين دولة أخرى قد قامت بتقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.2/Rev.1 والذى يقترح عقد مؤتمر دولي في أوائل عام ١٩٨١ بمشاركة جميع الأطراف المتنازعة في كمبوتشيا والأطراف المعنية الاخرى بغية ايجاد تسوية سياسية شاملة لمشكلة كمبوتشيا .

وربما يوفر هذا الاقتراح أفضل فرصة لسلام دائم ، وللاستقرار في جنوب شرقي آسيا . وبما أن مشروع القرار المذكور سبق تقديمه الى الجمعية العامة عن طريق صاحب السعادة اللواء كارلوس روميلو وزير الشؤون الخارجية في الفلبين والرئيس الحالي للجنة الدائمة لرابطة دول جنوب شرقي آسيا ، فانني أود فقط التنويه برغبة وفد بلادى السابقة في أن نرى السلم والاستقرار يسودان المنطقة دون أن نرغب في فرض حل على أى من الأطراف أو اصدار حكم مسبق على نتيجة المؤتمر . وفوق كل شيء ينبغي ألا تغيب عن بالنا الحقوق والأماني المشروعة لشعب كمبوتشيا .

ومع ذلك ، والى أن تتم تسوية النزاع في كمبوتشيا ، فان مشروع القرار يقترح تنفيذ التدابير المؤقته التالية بواسطة هيئات الامم المتحدة المعنية بغية تخفيف حدة التوتر على الحدود بين تايلند وكمبوتشيا وهو التوتر الناجم عن تواجد عدد كبير من القوات الفيتنامية قرب الحدود ، وعن السيل المنهمر للاجئين الكمبوتشيين الى الاراضي التايلندية .

Digitized by UNOG Library

أولا وضع مجموعة من مراقبي الأمم المتحدة على الجانب التايلندي من الحدود لمراقبة الوضع عبر الحدود والتحقق من ان المدنيين الكمبوتشيين وحدهم هم الذين يحصلون على الاغاثة الدولية . وهذا اجراء طالبت به الحكومة التايلندية كثيرا على أساس انه وسيلة للاستدلال على عدم تورط تايلند في النزاع المسلح في كمبوتشيا ، وللتحقق من أن المساعدة الانسانية تصل الى المدنيين الكمبوتشيين الموجهة اليهم هذه المساعدة . وفي نفس الوقت فان هذا التواجد للأمم المتحدة سيسهم في الحد من انتهاكات سيادة تايلند وتخفيف التوتر على الحدود .

ثانيا ، ينبغي انشاء مناطق آمنة للكمبوتشيين الذين انتزعوا من أراضيهم في كمبوتشيا الغربية . وينبغي ضمان أمن مثل هذه المناطق من قبل الأطراف المتحاربة . وعلاوة على ذلك فان جميع الكمبوتشيين الذين يودون ممارسة حقهم الذي لا ينازع في العودة الى وطنهم ينبغي ، بعد الاعداد اللازم من قبل ممثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، أن يسمح لهم بدخول هذه المناطق الآمنة .

ومع ذلك ، ينبغي أن نؤكد على أن هذه الاجراءات ما هي إلا اجراءات مؤقتة وان الحل الشامل للمشكلة الكمبوتشية من جميع جوانبها سيعتمد على نتائج المؤتمر الدولي المقترح عقده .

ان تايلند ملتزمة ، وستظل كذلك دائما ، بمواصلة السعي من أجل السلام في جنوب شرق آسيا . وخلال العقد الأخير فان الأمة التايلندية قد كرست كل مواردها وطاقاتها للأهداف البنّاءة . ان المكاسب المتحققة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية في اطار الحكومة الديمقراطية كانت مرضية بمعظم المقاييس . ولتحقيق مزيد من التقدم فان الأمن الاقليمي والاستقرار تعدّ شروطا مسبقة . ومع ذلك ، فان المحن والحرمان هما السائدان في الوقت الحاضر في كمبوتشيا . وقد آن الأوان لكي يسمح لشعبها أن يتمتع بالمزايا الدائمة للسلم ، وأن يشرع في اعادة بناء اقتصاده الذي دمّره الحرب ، وأن يسترجع حقوقه في الحرية والكرامة .

ولعلنا نذكر ان لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الانسان في قرارها ٢٩ (د-٣٦) المعتمد في ١١ آذار/مارس ١٩٨٠ أدان

" . . . كل الانتهاكات الصارخة والوحشية لحقوق الانسان والتي جرت في كمبوتشيا . . . " وكذلك

Digitized by UNOG Library

" . . . الغزو واحتلال أجزاء من كمبوتشيا من قبل القوات الأجنبية وانتهاكات حقوق الانسان نتيجة لذلك " .

وعلاوة على ذلك فان اللجنة قد أوصت بأن

" يمنح للشعب الكمبوتشي حرياته الأساسية وحقوق الانسان بما فيها حق تقرير مصيره عن طريق انتخابات حرة وعادلة دون أى تدخل خارجي أو تدمير أو قهر " .

لذلك فان وفد بلادى يأمل أن يتمكن الأعضاء الآخرون في هذه المنظمة من الاسهام في تحقيق هذه الأهداف النبيلة التي طال انتظارها ، من أجل مستقبل أفضل لكمبوتشيا ، ومن أجل السلم والاستقرار في جنوب شرق آسيا .

السيد ليسار (كندا) (الكلمة بالفرنسية) : انها لمأساة أن تفرض علينا الظروف هذا العام أن ندرس الوضع في كمبوتشيا مرة أخرى . لقد انقضى عام تقريبا على اعتماد الجمعية العامة بالأغلبية الساحقة التي تمثل مجموعة كبيرة من الدول الأعضاء لقرار يرمي الى تحديد أسس السلام العادل والدائم في كمبوتشيا مع ضمان سيادتها ووحدة أراضيها مع الأخذ في الاعتبار المصالح والاهتمامات المشروعة للدول المجاورة . وللأسف فبالرغم من هذا التعبير القاطع والواضح عن ارادة المجتمع الدولي نجد أنفسنا في نفس النقطة التي كنا نناقش فيها الموضوع في الدورة الماضية للجمعية العامة .

من الذين يدفعون ثمن هذا الافتقار الى التقدم ، والقصور السياسي ؟ انهم بالطبع أهل كمبوتشيا . انهم لازالوا يعانون وسيظلون كذلك ما لم يتم التوصل الى حل سياسي دائم ، حل يسمح لكمبوتشيا باحتلال مكانها وأداء دورها كدولة ذات سيادة ومستقلة . ان المجاعة العامة التي حدثت منذ سنة مضت وخفّف من حدتها جهود المجتمع الدولي والعمل المحمود الذى قامت به منظمات مثل مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونسيف (صندوق الأمم المتحدة للطفولة) واللجنة الدولية للصليب الأحمر ، الى جانب عدد من الوكالات الأصغر غير الحكومية والتي لا تقل أهمية عن تلك المنظمات . ان هذه العمليات قد أنقذت حياة عشرات الآلاف وربما الملايين من الأرواح ، ولكن هذا الانجاز متقلقل وغير ثابت . ورغم العمل المحمود الذى تم فان المشاكل السياسية الأساسية

Digitized by UNOG Library

التي لا زالت دون حل يمكن أن تولّد كارثة انسانية تتساوى في بعدها مع مأساة العام الماضي . هل يمكن لأحد أن يتأمل مثل هذا الموقف بغير مبالاة ؟ ان هذا يعدّ اهانة لذكائنا ولضمائرنا .

لست أنوى التحدث طويلا عن الأسباب التي أدت الى الغزو الفييتنامي لكمبوتشيا ، والذى حدث منذ سنتين تقريبا ، أو عن بواعث استمرار الاحتلال الفييتنامي فان هذه البواعث لا تعدّ جوهرية بالنسبة الى الموضوع الذى نتناوله الآن . ان الموضوع الذى يواجهنا في الجمعية العامة هو كيفية تصحيح هذه الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي المتمثلة في استمرار احتلال كمبوتشيا من قبل قوات دولة مجاورة . هذا هو جوهر المشكلة الذى لا يجب أن يغيب عن بالنا .

ان هدف كندا ، ونحن على ثقة من أنه هدف تشاطرنا فيه هذه الجمعية ، هو المساعدة على خلق ظروف مناسبة لاقامة حكومة تعكس الرغبات الحقيقية لشعب كمبوتشيا . ان شعب كمبوتشيا يجب أن يمكّن من المشاركة ، الى أقصى حد ممكن ، في اختيار مثل هذه الحكومة التي يجب أن تعكس مدى واسعا من الاتجاهات السياسية في كمبوتشيا .

ونحن بالتأكيد لا نودّ أن نرى عودة حكومة خميرية حمراء للسلطة في كمبوتشيا تحت ادارة بول بوت أو أى شخص آخر من تلك الجماعة . لقد أخذ هذا النظام فرصته ولكن سجله يدينه . لقد كانت لديه الفرصة لاحلال السلام والرفاهية في هذا البلد الذى مزقته الحرب ، وبدلا من ذلك فقد جعله يعيش في مأساة ، ولن نسمح بتكرار هذه المأساة .

ان القرار ٣٤/٢٢ الذى اعتمد في العام الماضي قد وضع الأساس لاعادة السلم الى كمبوتشيا واعادة الاستقرار في المنطقة . ان مشروع القرار المعروض علينا اليوم هو نسخة محسّنة وموسّعة من القرار ٣٤/٢٢ . ان كندا يسعدها المشاركة في تقديم هذه الوثيقة انطلاقا من التزامنا بالسلام كشرط أساسي لاستتباب الاستقرار ولتحقيق التنمية والتقدم في المنطقة ، ولأننا نعتقد أن السلام لن يعود الى المنطقة الا اذا نقلنا معالجة تلك المسائل من ساحة المعركة الى مائدة المؤتمر .

ان مشروع القرار المعروض علينا يذكّر بالارادة الجماعية للدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة فيما يتعلق بقضية كمبوتشيا ، ويأخذ علما بالاشتباكات التي حدثت أخيرا وسببت انتهاكا لسيادة تايلند ، ويؤكد على انه لا يمكن التوصل الى حل ناجع دون تحقيق تسوية سياسية عادلة ودائمة للنزاع .

Digitized by UNOG Library

ان هذا القرار يذهب الى أبعد مما ذهب اليه القرار السابق لأنه يطالب بانعقاد مؤتمر دولي في أوائل سنة ١٩٨١ يناقش عددا من الجوانب الهامة المرتبطة بالوضع في كمبوتشيا ومن بينها : انسحاب القوات الأجنبية ، واجراء انتخابات حرة ، مع توفير الضمانات المتعلقة باحترام سيادة كمبوتشيا . وفي انتظار تسوية القضية والحد من التوتر ومن معاناة الملايين من شعب كمبوتشيا . فان القرار يطالب بوجود فريق من مراقبي الأمم المتحدة في تايلند ، وانشاء مناطق آمنة لتجميع المدنيين الكمبوتشيين الذين اقتلعوا من ديارهم باشراف الأمم المتحدة في كمبوتشيا الغربية.

ان كندا تؤيد هذه المقترحات وتحث بشدة الدول الأعضاء أن تقوم بنفس الشيء . ان هذا القرار ينطوي على التوجيه السياسي المطلوب ويتضمن الاطار السياسي المحدد والجدول الزمني الضروري لتجنب زيادة المأساة في كمبوتشيا .

السيد تسفيتكوف (بلغاريا) (الكلمة بالفرنسية) : اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن اذكر بأنه اثناء جلسة هيئة المكتب فان وفد جمهورية بلغاريا الشعبية قد عبّر عن اعتراضات واضحة ازاء ادراج المسألة المعنونة بـ " الموقف في كمبوتشيا " على جدول أعمال الجمعية العامة . وقد بنيت هذه الاعتراضات على أساس قناعتنا الثابتة بأن هذا الأمر يشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة الذي جاء في الفقرة ٧ من مادته الثانية ما يلي :

" ليس في هذا الميثاق ما يسوّغ " للامم المتحدة " أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما ، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق . . . " .

وبهذا الخصوص أود أيضا أن أذكر ببرقية السيد وزير خارجية جمهورية كمبوتشيا الشعبية بتاريخ ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ والتي جاء بها :

" ليست هناك أية مشكلة تتعلق بكمبوتشيا يمكن التوصل الى حل لها بواسطة أية منظمة دولية كانت ، بما في ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة ، دون اشتراك الممثلين الشرعيين للمجلس الشعبي الثوري لجمهورية كمبوتشيا الشعبية " . (A/35/454,annex)

لقد شهدنا ومازلنا نشهد محاولات لحرف الموقف في كمبوتشيا بشكل مشوّه تماما . ولقد استمعنا الى دليل على ذلك في كلمات تمثل اهتماما واهيا بمصير هذا البلد الذي قدم كل هذه

Digitized by UNOG Library

التضحيات في حين ان هناك صمتا فيما يتعلق بالحقائق الواقعية ، بل ان البعض يتظاهر بانه لم يلاحظها . ان كلمة واحدة لم تذكر عن بشائع العصابة الملفوظة لبول بوت أو عن الموقف المأساوى الذى كانت فيه كمبوتشيا الى أن تم لفظ هذه العصابة كما لم يذكر شيء عن نجاحات شعب كمبوتشيا بقيادة حكومة المجلس الشعبي الثورى أو عن الاجراء الايجابي لاعادة بناء البلاد وتحقيق استقرار الوضع بعد الثورة في ٧ من كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ .

ولنتساءل كيف كان الوضع في كمبوتشيا منذ عامين مضيا ؟

انه بتطبيق النظريات الماوية للثورة الثقافية فان عصابة بول بوت قد وضعت كمبوتشيا في موقف من الشلل التام كما قبلت المجتمع رأسا على عقب وصدمت الشعب بعمق . لقد أصبحت مدن هذا البلد غير مأهولة كما حولت المدارس والمعاهد الثقافية الى أماكن لتربية الخنازير كما حولت المعابد الدينية بالمثل الى مستودعات أو أماكن للتعذيب أو القتل الجماعي . وقد أفرغت قرى كاملة من سكانها الذين طردوا الى المناطق الريفية ليعملوا كعبيد فيما يسمى "المجتمعات الشعبية". وقد فرقت ما بين الأسرة بالقوة وعقدت زيجات بالقوة أيضا . وتمت السيطرة على البلد بواسطة نظام يقتل دون حكم ويبيد جماعيا . وأصبح البلد مليئا بالمقابر الجماعية التي ضمت ما يزيد عن ٣ ملايين من الضحايا .

هذا هو الموقف الذى كان سائدا في كمبوتشيا منذ عامين ، فما هو الموقف اليوم ؟

اذا حكمنا على هذا الموقف طبقا لعدد من المصادر ، بما في ذلك شهادات بعض موظفي الأمم المتحدة وموظفي الوكالات المتخصصة والصحفيين المقيمين في كمبوتشيا ، فان الانطباع العام يمكن التعبير عنه في كلمات قلائل : لقد عادت الحياة الى هذا البلد .

وبمجرد تحريره فان شعب كمبوتشيا بدأ في عملية اعادة البناء بادئا من الصفر . ان شبح الابادة الجماعية قد حل محله أنوار بسمات الأطفال . وقد اتخذت تدابير من أجل التغلب على المجاعة وزيادة الانتاجية الزراعية ، وجمع شمل الأسر ، وضمان الرعاية الطبية وما الى ذلك . كما تم البدء في مناقشة وطنية واسعة النطاق بشأن مشروع الدستور . كما بدأت الاستعدادات من أجل اجراء انتخابات حرة وديمقراطية في بداية العام القادم .

ان التدابير التي اتخذها المجلس الشعبي الثورى بشأن تطبيع الحياة في البلد قد رسمت

Digitized by UNOG Library

الطريق لاعادة البناء الوطني وذلك بعد المعاناة الدامية التي تعرض لها هذا البلد من قبل عصابة بول بوت .

ومن الغريب أن تسكت بعض الوفود على حقيقة كل هذه الأحداث أو أن تتجاهلها ، وأن هذه الوفود نفسها تعبّر عن اهتمامها العميق بحق شعب كمبوتشيا في تقرير مصيره بنفسه .

ان التفسير واضح ويفرض نفسه . وفي الواقع يحاول البعض تحويل أنظار شعب كمبوتشيا عن الطريق الذى اختاره من أجل نهضته واعادة البناء الوطني لبلده أى طريق التعاون الأخوى مع شعوب لاوس وفييت نام ، طريق بناء الصرح الاجتماعي في هذا البلد وطريق الصداقة والتعاون مع جميع بلدان هذه المنطقة .

وبهذا الشأن أود أن أشرح بايجاز موقف من يحاولون بكلماتهم التنصل من عصابة بول بوت بيد أنهم في الواقع يختفون وراء تفسير منحاز لبعض مبادئ القانون الدولي . وبشكل موضوعي فانهم يؤيدون معنويا وسياسيا بقايا هذه العصابة . ان المنطق الانساني البسيط لا يمكن أن يقبل بتاتا التعايش الغريب ما بين نظريتين ترفض كل منهما الأخرى : ادانة ممارسات هذه العصابة من ناحية والدعم الذى يقدم الى ممثليها من ناحية أخرى . ومن المسلم به أن التناقض الذى أشرت اليه يستغل من قبل قوى الهيمنة والامبريالية حتى تستغل المناقشة بشأن ما يزعم بانه " الموقف في كمبوتشيا " وذلك كستار من الدخان لاخفاء سياساتها العدوانية في هذه المنطقة ولاخفاء جهودها للابقاء على مصادر التوتر في العالم . كل ذلك يتم بهدف أن يفرض على شعب كمبوتشيا ، مرة أخرى ، نظام يكون مطيعا لنفس هذه القوى الرجعية .

Digitized by UNOG Library

اننا مقتنعون تماما بأن الموقف في كمبوتشيا ليس هو مصدر التوترات في جنوب آسيا . ان تهديد السلم والأمن في هذه المنطقة من العالم ينبع من جانب من قاموا بعد عام ١٩٧٥ بتحويل كمبوتشيا الى حقل للاختبارات ليس لأفكارهم ومغامراتهم فحسب ، ولكن لسياستهم التوسعية والعدوانية ضد دول الهند الصينية ، وفي المقام الأول ضد جمهورية فييت نام الاشتراكية .

وبالاضافة الى ذلك فان الخطر يتزايد من قبل من قاموا بعد انتصار الثورة الشعبية في ٧ من كانون الثاني /يناير ، بمواصلة امداد العصابات التي تم تجنيدها من بقايا عصابة بول بوت بالأسلحة ، وذلك من أجل اعاقة تطبيع الموقف في هذا البلد .

ان انتصار شعب كمبوتشيا يشكل عقبة أمام خطط القوى الامبريالية والهيمنة الهادفة الى فرض سيطرتها على العالم . ولذلك فهي تحاول أن تلقي على عاتق الآخرين نواياها الحقيقية وذلك بأن تعرض بشكل خاطئ حقيقة المعونة الدولية التي يقدمها شعب فييت نام .

وطبقا لهذه الاعتبارات فاننا نرفض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.2/Rev.1 ليس لأنه لا يقدم تقييما موضوعيا للموقف في كمبوتشيا فحسب ولكن نظرا لأنه يشكل محاولة لفرض قرارات لا تتفق ليس مع مصالح شعب كمبوتشيا وحده بل لا تتفق ومصالح الشعوب الأخرى لهذه المنطقة ، ولأنه يضر بمصالح السلم والأمن في العالم أجمع .

وفيما يتعلق بوجود القوات الفييتنامية في كمبوتشيا فانه من المناسب أن نقتبس من تصريح وزير خارجية جمهورية كمبوتشيا الشعبية السيد هن سن :

" ان وجود القوات الفييتنامية في كمبوتشيا التي جاءت طبقا لمعاهدة السلم والصداقة بين كمبوتشيا وفييت نام ، من الأمور التي لا غنى عنها في الوقت الحالي بالنسبة لأمننا ولا يشكل تهديدا لأى طرف ، وبمجرد زوال الخطر فان قوات فييت نام سوف تنسحب فورا " .

وبالتالي فان وجود قوات فييت نام في كمبوتشيا هي مسألة داخلية ولا تتعلق باختصاص الأمم المتحدة .

نحن مقتنعون تماما بأنه من الضرورى الانتهاء من كل هذه المضاربات التي تهدف الى اعطاء طابع قانوني لمحاولة التدخل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا . ان الجدل الكلامي لمن يدافعون عن نظام بول بوت والذين يعملون علنا أو خفية لن يكون بوسعهم انقاذ بقايا عصابة بول بوت من

Digitized by UNOG Library

هزيمتها النهائية ، ولا يمكنهم أيضا أن يخفوا الحقيقة بشأن الواقع الحالي في هذا البلد ، ذلك لأن التغيرات التي حدثت فيه لا يمكن عكس اتجاهها .

على أننا نرى انه كلما تم الاسراع في استيضاح حقائق الأمور القائمة من خلال تقييم حقيقي للمصالح الحقيقية لشعوب جنوب آسيا ، فان ذلك سيؤدى الى الاسراع في التوصل الى اتفاقات بهدف اتخاذ الخطوات الملموسة والمحددة من أجل تطبيع الموقف وفرض الاستقرار في هذه المنطقة .

ان ما هو ضرورى الآن ، هو معالجة المشاكل الشائكة من زاوية الواقعية السياسية ومصالح السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرق آسيا ومصالح السلم والأمن في العالم .

السيد كامل (اندونيسيا) (الكلمة بالانكليزية) : في مستهل كلمتي ، أود أن أذكّر بأنه عندما اجتمعت الدورة الرابعة والثلاثون لهذه الجمعية في شهر تشرين الثاني /نوفمبر في العام الماضي للنظر في الوضع في كمبوتشيا ، كان ذلك على أساس خلفية من الأحداث المؤلمة في هذا البلد كانت لها آثارها الوخيمة على منطقة جنوب شرق آسيا وسبّبت الشعور بالقلق في كافة أنحاء العالم . هذه الأحداث تتلخص في الآتي : ان قوات أجنبية غزت كمبوتشيا وأطاحت بحكومة قائمة تتسم بالوحشية ولكنها شرعية وأخرجتها من العاصمة بنوم بنه وأحلّت محلها حكومة غير شرعية أتت الى السلطة على إثر تدخل عسكرى أجنبي . وبالاضافة الى ذلك ، فان جيش احتلال قوامه ١٠٠ ٠٠٠ جندى تمركز في كمبوتشيا لدعم هذه الحكومة غير المشروعة ولابقائها في السلطة . وقد تفشى الجوع ، والمجاعة ، والمرض في كمبوتشيا ، وكان على مئات الآلاف من المواطنين الفرار للحفاظ على حياتهم سعيا وراء الحماية والاغاثة في تايلند المجاورة وفي مناطق الحدود .

وازاء هذا الوضع اعتمدت الجمعية العامة في ٥ من تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ قرارا كان من المفروض أن يؤدى الى تطبيع الأوضاع في كمبوتشيا . وقد ذكر القرار التدخل العسكرى الأجنبي ، وفرض حكومة ضد رغبة شعب كمبوتشيا كأسباب لمجرى الأحداث المؤسفة . لذلك طالب القرار بالانسحاب الفورى لكافة القوى الأجنبية من كمبوتشيا وبتسوية النزاع بالوسائل السلمية وفقا لمضمون ميثاق الأمم المتحدة ، كما نادى باقامة حكومة في كمبوتشيا عن طريق عملية ديمقراطية .

والآن ، وبعد مرور سنة لم ينفذ القرار ٣٤/٢٢ ، ونتيجة لذلك ، فان نظام هنغ سامرين

Digitized by UNOG Library

غير الشرعي مازال محتفظا بالسلطة . ولم تتوقف الحرب ، ومازال موا طنو كمبوتشيا يعانون الجوع والمجاعة ، والمرض ، ويهددهم الموت المحدق بهم ، ومازال مئات الآلاف منهم يقيمون في معسكرات مؤقتة للاجئين في تايلند وعلى الحدود . لقد ظلوا على قيد الحياة فقط بفضل كرم السلطات التايلندية ، وشعب تايلند ، والمجتمع الدولي . في الواقع ، ان الأوضاع قد تدهورت، لأن القوات الأجنبية البالغ عددها ١٠٠٠٠٠ قد تضاعفت ، ليس فقط لاحتلال كمبوتشيا ، ولكن أيضا لتهديد أمن تايلند المجاورة . وكما نعلم فان الخطر من امتداد نطاق الحرب ــ وقد ذكر ذلك في هذه القاعة في العام الماضي ــ قد أصبح حقيقة واقعة بسبب الاعتداء المسلح على أراضي تايلند في ٢٣ حزيران/يونيه من هذا العام مما تسبب في خسائر في الأرواح والممتلكات .

Digitized by UNOG Library

ان عدم تنفيذ القرار ٣٤/٢٢ المعتمد بأغلبية ٩٤ صوتا مقابل ٢١ لايوضح فقط أن حقوق السيادة لشعب كمبوتشيا التي تعتبر مقدسة من جانبه طوال تاريخه الغني والعظيم والتي يعترف بها ويحميها ميثاق الأمم المتحدة ، سوف تبقى مداسة وغير معترف بها ، ولكنه يعني أيضا أن توسيع منطقة النزاع من كمبوتشيا الى بلدان أخرى مازال واقعا ، كما أنه يهدد أيضا باشتراك قوى خارجية بكل نتائجه الخطيرة ليس فقط على المنطقة ولكن على العالم بأسره .

ولهذه الأسباب ، فقد اشترك واحد وثلاثون وفدا — من بينها وفد بلادى — في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.2/Rev.1 بتاريخ ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٠ .

وكما جاء بالقرار ٣٤/٢٢ الذى أملنا بتفاؤل ولكن بتسرع أنه سوف يمهد الطريق لتسوية النزاع ، فان مشروع هذا القرار يطالب أيضا بانسحاب القوات الاجنبية من كمبوتشيا وخلق الظروف التي تمكن شعبها من انتخاب وتشكيل حكومته بحرية ودون أى تدخل خارجي أو تخريب أو قسر . ومع ذلك ، وفي هذا المجال ، فان مشروع القرار الحالي يذهب الى أبعد مما ذهب اليه قرار العام الماضي . وذلك لأنه حتى يوفر طرق وتوقيت وأساليب الانسحاب واجراء الانتخابات ، فان مقدميه يقترحون عقد مؤتمر دولي بشأن كمبوتشيا في أقرب وقت ممكن وبشكل عاجل تشترك فيه جميع الاطراف المتنازعة في كمبوتشيا والأطراف الأخرى ذات الصلة . ان الغرض من هذا المؤتمر واضح للغاية وهو ايجاد التسوية السياسية الشاملة للمشكلة الكمبوتشية . ان دور الأمم المتحدة في كل خطوة من خطوات العملية المؤدية الى السلام ، وارد بوضوح في مشروع القرار بما يضمن الأخذ في الاعتبار — كما اتفقنا جميعا — حماية مصالح كل طرف .

ان هذا المؤتمر الدولي ، سيمكن جميع الأطراف من مناقشة أفضل الطرق والوسائل لتحويل منطقة كمبوتشيا من منطقة للنزاع والحرب الى منطقة يسود فيها السلم والهدوء . ان هذا المؤتمر — كما هو مأمول فيه — يجب أن ينظر في جميع أسباب ونتائج الأحداث التي أدت الى الموقف المحزن الحالي الذى يمر به شعب ذلك البلد .

ان مقدمي مشروع القرار يقترحون أيضا أن يتمركز مراقبو الامم المتحدة على الجانب التايلندى من الحدود الكمبوتشية ، وذلك حتى يراقبوا الوضع في المنطقة ويتأكدوا من عدم تقديم أية مساعدات من

Digitized by UNOG Library

هذه المنطقة الى أى طرف في النزاع . ان هذا العنصر في مشروع القرار والمقترح من تايلند بشأن المراقبين الذين يجب تواجدهم في أراضي تايلند ، يرى وفد بلادى أنه ينبغي ألا يثير أى اعتراض من أى وفد منا يرى وضع حد عاجل للنزاع .

ان وفد بلادى لايغفل عن ان استقرار كل بلد في المنطقة واستقرار المنطقة بأسرها ، يمكن أن يتأثر بفعل قوات أو قوى خارجة عن المنطقة . وهذا أمر ممكن تماما بسبب الموقع الجغرافي لكل بلد في جنوب شرقي آسيا . ان تاريخ هذه المنطقة مليء بأحداث من هذا النوع . وانني اذ أخذت بهذا في الاعتبار فقد ذكرت في بياني أمام هذه الجمعية في العام الماضي بشأن هذا البند مايلي :

" ان المجتمع الدولي ينبغي أن يكرس نفسه لمسائل أخرى قد تكون خارجة عن طبيعة هذا الأمر ولكنها مع ذلك تسبب قلقا عميقا لبلد أو لبعض البلدان في منطقة جنوب شرقي آسيا ولهذا فانه لاينبغي أن يكون هناك أى تهديد يفرض من الخارج على بلدان جنوب شرقي آسيا اذا كان لها أن تركز نفسها على المهمة التي هي في أمس الحاجة اليها وهي اعادة البناء والتنمية . اننا في هذه المنطقة ينبغي أن تعطى لنا جميع الفرص دون أى تدخل أجنبي أو تهديد بمثل هذا التدخل لكي نطور أنفسنا على الصعيد السياسي والاقتصادى والاجتماعي ونطور اقليمنا الى اقليم يسوده السلم والرفاهية في يوم من الأيام ". (A/34/PV.65, P.66)

ومن الواضح ــ بالطبع ــ أن التدخل الأجنبي يمكن أن يفرض من الخارج أو يدعى من قبل بلد في المنطقة ، ولكن كليهما سيء تماما ويمثل شرا .

وفي ضوء المشاعر العميقة للغاية التي يثيرها موضوع القلاقل والتدخل الأجنبي ، فان وفد بلادى يعتقد بصدق أن حكومة كمبوتشيا التي ستتكون نتيجة لمشروع هذا القرار ، سوف تكون مستقلة حقيقيا وقادرة على أن تعيش في انسجام مع الحكومات الأخرى وشعوب المنطقة ومستعدة للحفاظ على استقلالها وسيادتها ووحدة أراضيها . اننا نعتقد باخلاص أيضا أن مثل هذه الحكومة لن تكون الحكومة التي تعمل على عدم الاستقرار أو تستخدم بواسطة الآخرين لتسبب عدم الاستقرار لبلدان المنطقة .

وبينما يبقى النزاع في كمبوتشيا دون حل ، فان مصير اللاجئين في تايلند وعلى طول الحدود هو مصير قائم حقا ، وسيكون عليهم أن يستمروا في الاعتماد على المجتمع الدولي . وبالفعل ، فان دولا عديدة قدمت مساعدة ومعونة قيمة للاجئين ، كما اتضح ــ على سبيل المثال ــ خلال الاجتماع

Digitized by UNOG Library

المعني بالمعونة الانسانية والاغاثة لشعب كمبوتشيا الذى عقد في أيار/مايو من هذا العام في جنيف. ان عددا من المنظمات الحكومية وغير الحكومية ، يساعد بشكل ايجابي على تخفيف معاناتهم. ان الألوف من الأفراد من العديد من مناطق العالم يعملون في المعسكرات للمساعدة في تخفيف المعاناة الجسمانية والنفسية للاجئين . ان اندونيسيا ودولا أخرى في جنوب شرقي آسيا تشعر بالامتنان لجميع هذه الدول والمنظمات والوكالات والأفراد لمعونتهم الكريمة التي أسهمت بشكل فعّال في الحفاظ على حياة اللاجئين الذين ينتظرون اليوم الذى يعودون فيه الى بلدهم الذى عاش ومات فيه آباؤهم وأجدادهم .

ومن الواضح أن اللاجئين الكمبوتشيين لا يمكنهم أن يكونوا باستمرار عبئا على المجتمع الدولي . ومع الأخذ في الاعتبار المبالغ الطائلة اللازمة لأكثر من مليون من البشر الذين يحتاجون الى المعونة فان مصادر المعونة مازالت محدودة نسبيا . وبالاضافة الى ذلك ، هناك لاجؤون آخرون في العالم — وعلى سبيل المثال في غرب آسيا والقرن الافريقي — لا تقل حاجتهم للمساعدة العاجلة عن حاجة أولئك اللاجئين من كمبوتشيا . ولذلك ، فان من الضرورى حل مشكلتهم بأسرع وقت ممكن .

ان اجتماع جنيف الذى أشرت اليه من قبل قد قرر باتفاق الرأى ، مجموعة من التوصيات واردة في وثيقة الأمم المتحدة SO 570 KAMP بغية ضمان حسن استخدام المعونة الانسانية المقدمة لأهالي كمبوتشيا في داخل كمبوتشيا وبالنسبة للاجئين الموجودين في تايلند وعلى الحدود . وان وفد بلادى يأمل في أن تبدو هذه التوصيات مفيدة للمنظمات الدولية والوكالات التي تقوم بأعمال الاغاثة في البلدين .

Digitized by UNOG Library

في ختام كلمتي ، فان وفد بلادى يود أن يكرر ما أعلنه في العام الماضي ، وهو أنه بالمشاركة في هذه المناقشة حول مشكلة كمبوتشيا . فاننا لا نود أن نكيل التهم لأية دولة أو مجموعة من الدول . ان مثل هذا النهج يؤدى الى تبادل الاتهامات ويجعل الجهود الرامية الى ايجاد حل أكثر صعوبة . ان أملنا الوحيد هو أنه باثارة هذا الموضوع مرة أخرى في الجمعية العامة قد نتمكن - بمشيئة الله - من انهاء النزاع بسرعة ، وايجاد الظروف المواتية للسلام والأمن . ونأمل أن يجد هذا الجهد الذى نبذله قبولا من قبل كافة الأطراف المعنية .

وكما أعلن مرارا وتكرارا من دول جنوب شرقي آسيا ، فاننا في تلك المنطقة لم نتمتع بالسلام لسنوات طويلة ، وفي نفس الوقت ، فنحن حريصون على بدء عملية تطوير وتنمية بلادنا في منطقتنا حتى نعطي لاستقلال وحرية شعوبنا محتوى حقيقيا . ولكن مرة أخرى ، ان التنمية لا يمكن أن تتحقق بفاعلية الا في جو من السلام والاستقرار ، حيث تتمكن كافة شعوب المنطقة من بذل كافة جهودها لجعل منطقة جنوب شرقي آسيا ، منطقة تعيش في رفاهية وأمن وطمأنينة ، وتحويلها الى منطقة سلام وحرية وحياد . ونحن نعتقد أن مشروع القرار المعروض على الجمعية يتيح لنا هذه الفرصة . وبهذه الروح ، فان وفد بلادى يوصي الجمعية باعتماد هذا المشروع .

السيد ترويانوفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :
ان وفد الاتحاد السوفياتي كما أعلن عندما تكلم في هذا الموضوع في هيئة مكتب الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ، يعتقد أنه من الخطأ مناقشة ما يسمى بالحالة في كمبوتشيا ، وذلك لأن هذا الأمر يمثل ويعني تدخلا في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة وذات سيادة وهي جمهورية كمبوتشيا الشعبية . ان مثل هذا النقاش ليس الا انتهاكا مباشرا لميثاق الأمم المتحدة ، الذى لا يعطي لمنظمة الأمم المتحدة أى حق في التدخل في الشؤون التي تقع في اطار الاختصاصات الداخلية لأية دولة .

ان السبب الكامن وراء ادراج هذه المسألة في جدول أعمال هذه الدورة ، وكذلك في الدورة السابقة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة في العام الماضي هو أساسا اخفاء جرائم بعض الدوائر الامبريالية المعنية ، والمهيمنين في بكين ضد شعب كمبوتشيا ، وذلك عن طريق التدخل الدولي

Digitized by UNOG Library

المنظم في الشؤون الداخلية لذلك البلد ، لابعاده عن الطريق الذى يؤدى به الى تنمية التعاون السلمي والديمقراطي . وان تلك الأهداف كثيرا ما تستتر وراء كلمات جميلة مثل حق تقرير المصير لشعب كمبوتشيا وهي جمل كثيرا ما يكررها أولئك المسؤولون الرئيسيون عن المأساة التي عاشها ذلك الشعب .

وبهذه المناسبة ، يجدر التذكير بأننا اذا نظرنا الى أصل معاناة شعب الخمير ، فاننا نجد تواجدا للولايات المتحدة . لقد بدأ في ١٩٦٩ ، بقذف كمبوتشيا المحايدة بالقنابل ، وهكذا أدخلتها في حربها العدوانية في الهند الصينية . ونتيجة لسنوات طويلة من قصف القوات الجوية للولايات المتحدة لأراضي ذلك البلد وكذلك القمع الجماعي الذى فرضته الحكومة العميلة للون نول ضد شعب كمبوتشيا ، فهناك ما لا يقل عن ٨٠٠٠٠٠ شخص لقوا حتفهم ، والعديد من مئات الآلاف من أفراد شعب الخمير أصبحوا لاجئين في بلدهم وفي الخارج .

اننا نعرف جيدا جرائم عصابة بول بوت وانغ سارى تلك العصابة الموالية لبكين التي جاءت بدلا من الحكومة التابعة للولايات المتحدة ، وسجلها معروف : ٣ ملايين من القتلى ، انحلال المجتمع ، انهيار الاقتصاد ، التمزيق الجبرى للأسر ، والقضاء على الخدمات الطبية والتربوية ، ومئات الآلاف من اللاجئين ، وملايين الاشخاص وصلوا الى حافة الانهيار المعنوى والجسدى ، وهذا قليل من كثير مما تشتمل عليه قائمة وافية لنتائج تصدير التعاليم الماوية لكمبوتشيا .

ومن المهم أن نؤكد أيضا أن نظام بول بوت من أى وجهة نظر كانت سواء أكانت سياسية أم قانونية أم انسانية هي حكومة غير شرعية ، وكما نعلم جيدا فان عصابة بول بوت في شهر نيسان/ابريل ١٩٧٥ قد استولت على السلطة بناء على عملية قضاء جسماني لكوادر الخمير الحمر الذين كانوا يشتركون في الكفاح المسلح لشعب كمبوتشيا ، ولكنهم لم يكونوا يشاطرون آراء نظام بول بوت . ان عصابة بول بوت - اذ فرضت على بنوم بنه - قد رفضت البرنامج السياسي الذى كان له فضل تحقيق الانتصار ، بفضل الدعم الذى قدمه غالبية شعب كمبوتشيا . ان وصول تلك العصابة الى الحكم كان عبارة عن نتيجة مباشرة للتدخل المباشر لبكين في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا . وان النظام الذى دام حوالي أربع سنوات لتلك العصابة الدموية قد جعلها في خارج اطار المفاهيم المتعارف عليها للشرعية .

Digitized by UNOG Library

وفي ضوء ذلك فان التصويت من أجل ابقاء ممثلي عصابة بول بوت وانغ ساري في منظمة الامم المتحدة يعني في جوهره التأييد العلني لأولئك الذين ألحقوا بشعب كمبوتشيا ما نعرفه من آلام . ولا يمكن تفسير هذا الموقف تفسيرا آخر .

وليس من الصعب أن نتصور الموقف في كمبوتشيا لو لم تحدث التغيرات الثورية التي جرت في ذلك البلد في كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ . ان جلادي عصابة بول بوت كانوا قد استمروا في جرائمهم الدموية دون عقاب ، ولكان من الممكن أن نتحدث اليوم عن فناء أمة الخمير .

لقد كان انتصار المواطنون الخمير بقيادة جبهة الاتحاد الوطني لخلاص كمبوتشيا منعطفا هاما في تاريخ كمبوتشيا . لقد وضع حدا لنظام الابادة الجماعية وأدى الى خلق ظروف مواتية لتحقيق التقدم الاجتماعي والديمقراطي . ان السلطات الجديدة في كمبوتشيا تعزز يوما بعد يوم قاعدتها وذلك نتيجة للدعم المتزايد والثقة التي يوليها لها شعب ذلك البلد ، وذلك لأن المجلس الشعبي الثورى لكمبوتشيا يحاول أن يبذل قصارى جهده ليضمن السلم والاستقرار ، وبعث هذا الشعب من جديد الى الحياة . ومن البديهي ، أنه يسيطر بفاعلية على الوضع في كافة أنحاء البلاد وان الاجراءات الحاسمة التي اتخذتها جبهة الخلاص الوطني المتحده لكمبوتشيا - من أجل تنظيم الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع الكمبوتشي ، ومن أجل اعادة بناء الاقتصاد الوطني المخرب قد انتهت فعلا الى نتائج ملموسة .

Digitized by UNOG Library

لقد شكلت السلطات المحلية ، وهي تعمل الآن بالفعل ، كما أعيدت الصناعات الى وضعها ، والحقول تجرى زراعتها ، وأقيم نظام للتعليم والصحة على المستوى الوطني ، كما ان الثقافة الوطنية تولد من جديد ، ويتم جمع شمل الأسر ، وقد بدأت هذه الأسر في العودة الى الوطن ، كذلك فان المعابد يعاد بناؤها وفتحها للعبادة ، كما ان ظروف الحياة والمعيشة بدأت تتحسن بالنسبة لجميع طبقات السكان دون استثناء ، وقد تم انشاء شبكة من المؤسسات الصحية المجانية ، وفتحت المدارس بالاضافة الى اعطاء مناهج لمحو الأمية ، كما تمت اعادة الحقوق الأساسية والحريات للمواطنين في جمهورية كمبوتشيا الشعبية . وفي بنوم بنه تم انشاء لجنة مكلفة باعداد دستور لهذا البلد ، وقد بدأت هذه اللجنة تمارس أعمالها . وهناك حدث آخر يرمي الى تطبيع الحياة وتعزيز السلطة الوطنية ، يكمن في اجراء الانتخابات في بداية العام القادم من أجل تولي المناصب الرئيسية في الحكومة .

ان الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى ، عمليا وليس بالكلمات ، يمنحون شعب كمبوتشيا مساعدات متعددة الأشكال للمعاونة في اعادة بناء كمبوتشيا ، ان الاتحاد السوفياتي يعطي مجلس الثورة الشعبي لكمبوتشيا أكبر المعونات الممكنة التي تشمل جميع قطاعات الاقتصاد الوطني ، وهذه المعونات تهدف في المقام الأول الى حل مشاكل الامداد بالمواد الغذائية واعادة بناء المؤسسات الاجتماعية والهياكل الأساسية ، والزراعة والصناعة والنقل والمواصلات ، بالاضافة الى تأهيل الكوادر .

وبخلاف هذه المعونات الهامة التي يقدمها الاتحاد السوفياتي والتي وصلت في العام الماضي الى ٨٥ مليون دولار ، ففي هذا العام وفي اطار برنامج مماثل للمساعدة ، فان جمهورية كمبوتشيا الشعبية قد تلقت سلعا مختلفة للأغراض المدنية تصل قيمتها الى ١٣٤ مليون دولار . وبخلاف ذلك فان برنامج المعونة الاقتصادية بين الاتحاد السوفياتي وكمبوتشيا ينص على تحويل موارد تصل الى ٧٠ مليون دولار ، وان قدرا كبيرا من الدعم الذى يقدم يتم تقديمه من خلال المنظمات الدولية التي قدمت الى شعب كمبوتشيا مواد غذائية وعقاقير . واننا نرحب بالاستمرار في تقديم مثل هذه المساعدة الانسانية ونشجع عليها . الا أن هناك بعض المحاولات تبذل من وراء تلك المساعدة من قبل بعض الأوساط لاستغلالها في أغراض تتعارض مباشرة مع مصالح شعب كمبوتشيا ، ومن أجل

Digitized by UNOG Library

مساندة بقايا عصابة بول بوت . ولا يمكن تفسير هذه التصرفات سوى أنها مساس مباشر بسيادة جمهورية كمبوتشيا الشعبية .

وباستخلال اقليم تايلند وبتلقي مساعدة عسكرية ومادية من الصين ، فان بقايا عصابة بول بوت لا تكف عن تحدياتها ضد كمبوتشيا . ان عصابة بول بوت وعصابات أخرى رجعية نشأت ، لن تتمكن من زعزعة الثقة في مجلس الثورة الشعبي رغم جميع المعونات التي تحصل عليها من الخارج .

ان السياسة الخارجية لكمبوتشيا الشعبية تتعارض مع السياسة التي كانت تنتهجها عصابة بول بوت التابعة لبكين ، والتي بناء على حث منها فان عصابة بول بوت قامت بشن حرب ضد فييت نام واعتداءات وتحديات مسلحة ضد آخرين وضد دول مجاورة مثل لاو وتايلند . ان كمبوتشيا الديمقراطية المزعومة كانت بؤرة خطر وحرب بالنسبة لمنطقة جنوب شرقي آسيا بكاملها ، وكانت سلاحا في يد بكين لمد مجال نفوذها ومطامحها لتحويل تلك المنطقة من العالم الى السير في مدارها والوقوع تحت نفوذها . ان عصابة بول بوت المناهضة لفييت نام ، قد آوت لمدة طويلة من شنوا حربا قذرة ضد فييت نام وضد لاو وكمبوتشيا ذاتها . والآن فان هؤلاء يحاولون الانتقام على اثر هزيمتهم في هذه الحرب الظالمة ، وذلك بتشجيع العناصر المناهضة لكمبوتشيا وفييت نام ولاو . وليس من الغريب أن نلاحظ أن الصين والولايات المتحدة الامريكية لا تروق لهما السياسة الخارجية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية .

وبمساعدة باقي بلدان الهند الصينية ، فان كمبوتشيا تظهر اتجاها بناء في البحث عن حل مقبول للمشاكل الاقليمية بالنسبة لجميع الأطراف المعنية . وخلال العام المنصرم وحده فان فييت نام ولاو وكمبوتشيا ، قامت بمبادرات هامة متكررة أملاها اهتمامها بالسلام في جنوب شرقي آسيا . ولدينا على سبيل المثال وثائق المؤتمرات التي عقدت في بنوم بنه وفينتيان في كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه على التوالي لوزراء خارجية فييت نام ولاو وجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، والتي اقترح فيها أن تجرى المباحثات بشأن تحويل منطقة جنوب شرقي آسيا الى منطقة سلام ، وعقد اتفاقيات ثنائية بعدم الاعتداء بين دول الهند الصينية ورابطة دول جنوب شرقي آسيا ، وانشاء مناطق خالية من الأسلحة على جانبي الحدود بين تايلند وكمبوتشيا ، وحل مسألة اللاجئين .

ان دول الهند الصينية لا تعترض أيضا على الدعوة الى عقد مؤتمر دولي حتى يمكن تعزيز

Digitized by UNOG Library

الاتفاقات التي يمكن عقدها ما بين كمبوتشيا وتايلندا وضمان تنفيذ تلك الاتفاقات .

ومن المناسب أيضا أن نذكّر بالاقتراح الجديد الذى قدم من كمبوتشيا وفييت نام والذى يكمن أساسه في أن كمبوتشيا الشعبية وفييت نام الاشتراكية بناء على موقف حازم يتعلق بشرعية وجود الجيوش الفيتنامية في كمبوتشيا ، قد أعلنتا بشروط محددة لا سيما اذا ما تمت اعادة السلام الى منطقة الحدود ما بين كمبوتشيا وتايلند وكذلك الأمن والاستقرار ، ان تناقشا مسألة سحب جزء من هذه القوات وذلك حتى قبل انشاء منطقة منزوعة السلاح على جانبي الحدود بين جمهورية كمبوتشيا الشعبية وتايلند .

ان دول الهند الصينية قد اتخذت مبادرات عديدة بشأن اجراء حوار مع دول أخرى أعضاء في رابطة دول جنوب شرقي آسيا لمناقشة مسائل تتعلق بكمبوتشيا ونحن نرحب باجراء مثل هذه الاتصالات .

ان الاتحاد السوفياتي يتابع باهتمام بالغ تطور الموقف في هذه المنطقة من العالم ، ويؤيد جميع المبادرات الهادفة الى تحقيق الأهداف الصادقة والمحبة للسلام من أجل اعادة العلاقات بين دول هذه المنطقة . ويتبين بوضوح من كل ما قيل ، ان فييت نام وكمبوتشيا لا تهددان أى طرف آخر ولا تنويان الاعتداء على أى طرف ان دول الهند الصينية هي نفسها ضحايا تحديات مستمرة ومناورات من قبل القوى الامبريالية وأصحاب سياسة الهيمنة في بكين وعملائهم . وبالاشتراك في المناقشة العامة في هذه الدورة للجمعية العامة ، فان السيد اندرى غروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفياتي قد ركز على ما يلي :

"ان الولايات المتحدة الأمريكية تزيد من حالة عدم الاستقرار في الهند الصينية وفي جنوب شرقي آسيا بأكمله وهنا مرة أخرى فان الولايات المتحدة تتواطأ مع السلطات التي ترمي الى الهيمنة في بكين ، والتي قامت بالعدوان ضد جمهورية فييت نام الاشتراكية ولا تزال تواصل عرض قوتها العسكرية على الحدود الفيتنامية الصينية وتقوم بالتحرشات ضد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية كمبوتشيا الديمقراطية الشعبية اللتين سوف نستمع الى صوت ممثليهما عما قريب من فوق هذه المنصة . ان دولا أخرى في هذه المنطقة تعاني من الضغط المستمر الذى تمارسه بكين ، وواشنطن" . (A/35/PV.6, p.33-35)*

* تولى الرئيس الرئاسة .

Digitized by UNOG Library

ان وقف هذه الدسائس والمؤامرات هو أكثر الطرق المأمونة لتطبيع الحالة في كمبوتشيا وفي كل منطقة جنوب شرقي آسيا .

ان الدول الأعضاء في رابطة جنوب شرقي آسيا مثل دول الهند الصينية ، يجب أن تهتم كذلك باصلاح الموقف السائد هناك . ولكن بالنظر الى كل مايتم ، فان دول رابطة جنوب شرقي آسيا تصر على موقفها الذى يشير الى عدم مراعاة الواقع الجديد الذى قام في الهند الصينية وهو أمر يشجع على التوسع الصيني في تلك المنطقة من العالم .

ومن المناسب أيضا أن نذكر أن التدخل الوقح من الصين في الشؤون الداخلية لدول هذه المنطقة ، قد أدى في ١٩٦٥ الى الأحداث المأساوية في اندونيسيا ، وفي المدة من ١٩٧٥ الى ١٩٧٨ دفع شعب الخمير الى حافة الانقراض ، وفي عام ١٩٧٩ شنت الصين اعتداءا صارخا ضد جمهورية فييت نام الاشتراكية . والآن فان المسؤولين في بكين يستغلون أراضي تايلند لتوجيه الاعتداءات ضد البلدان الثلاثة للهند الصينية ، تنفيذا لسياساتهم .

وفي الوقت الحالي ، فان عددا من البلدان تقدم بمشروع قرار وارد في الوثيقة A/35/L.2/Rev.1 وقد أوصى هذا العدد من البلدان ، الجمعية العامة فيه بأن تعتمده في دورتها الخامسة والثلاثين . ان مشروع هذا القرار يأخذ في الاعتبار صلب القرار الذى اعتمد في العام الماضي . ان مقدمي هذا المشروع باصرار أكثر مما مضى يقدمون عددا من التدابير المعروفة تعتبر في واقع الأمر تدخلا في الشؤون الداخلية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، وذلك بحجة مايسمى " الحل السياسي " لموضوع غير قائم أصلا ، وهو " مسألة كمبوتشيا " . ان جمهورية كمبوتشيا الشعبية وهي سيدة مصيرها وارادتها قد عبرت عن موقفها السلبي ازاء مشروع هذا القرار . ان محاولات تحقيق المقترحات الواردة في هذا المشروع لن تؤدى الى أية نتائج ايجابية .

ومن الواضح أن مشروع القرار (A/35/L.2/Rev.1) غير مقبول بتاتا ، وان وفد الاتحاد السوفياتي سوف يصوت ضد هذا المشروع . ان وفد الاتحاد السوفياتي مقتنع بأن واجب منظمة الأمم المتحدة يسير بالتأكيد في اتجاه معاكس لما يحاول أن يحققه المشروع المقدم من رابطة دول جنوب شرقي آسيا . ان هذا الواجب يتمثل في العمل على التخفيف من حدة التوتر في جنوب شرقي آسيا ، والاعتراض بحزم على كل مناورة تهدف الى التدخل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا .

Digitized by UNOG Library

ان الجمعية العامة في توافق تام مع الدور التي تلتزم القيام به سوف تقوم بأداء مهمتها الحقيقية اذا مارفضت هذا المشروع . ان هذا يعتبر اسهاما منها في تصحيح الوضع القائم في جنوب شرقي آسيا . ان مثل هذا القرار سيكون في صالح جميع بلدان هذه المنطقة وسوف يسهم أيضا في ألا تعود تلك المنطقة من قارتنا مصدرا لأحداث تهدد السلم والأمن الدولي .

السيد فرنسيس (نيوزيلندا) (الكلمة بالانكليزية) : منذ عام مضى فان هذه الجمعية قد اعتمدت قرارا يحدد المبادىء الأساسية لتسوية سياسية للنزاع في الهند الصينية . ان هذا القرار قد تم تجاهله ، فما زالت القوات الأجنبية موجودة في كمبوتشيا وتشارك في القتال الدائر على الحدود بين تايلند وكمبوتشيا . ان هذا النزاع يهدد بانهيار الاستقرار والرفاهية في منطقة جنوب شرقي آسيا .

لقد تأثر العالم كله بمعاناة شعب كمبوتشيا ، الذى كان ضحية لأحداث ماكان من الممكن له أن يسيطر عليها . وهناك شعوب أخرى ، وخاصة تلك التي تعيش على الحدود بين تايلند وكمبوتشيا قد وجدت نفسها مدفوعة الى هذه الحرب المريرة .

ان رغبة الانسان في أن يضع حدا لهذه المعاناة ، تجعلنا جميعا نأمل في أن تتحقق تسوية ما ، ذلك انه كلما طال أمد القتال هناك تزايد التهديد لأمن تايلند وتزايد خطر تدخل القوى الكبرى في النزاع .

ان جميع رؤساء الحكومات الذين شاركوا في المناقشة العامة تقريبا ، بما فيهم رئيس وزرائنا ، قد أكدوا على ضرورة وضع حد لهذا النزاع وبسرعة . ان خطر تفجر هذا النزاع أمر واضح تماما . فاذا ما أردنا أن نضع حدا لهذه المعاناة ، واذا ما أردنا اعادة الاستقرار والتقدم الاقتصادى فيجب أن نعمل بكل صدق واصرار حتى نصل الى تسوية سياسية شاملة .

ان نيوزيلندا على غرار العديد من البلدان ، تعتقد أن أساس أية تسوية سياسية يجب أن يكون الاعتراف بحق شعب كمبوتشيا في اختيار حكومته بحرية تامة دون أى ضغط أو تدخل . اننا نعتقد أن الطريق الى تحقيق ذلك يكون من خلال اجراء انتخابات تحت أى شكل من الاشراف الدولي .

الا أن هذا لن يكون الا الخطوة الأولى . ان تسوية شاملة في الهند الصينية ، لا يمكن أن تتأكد ، الا اذا أعربت جميع بلدان المنطقة عن استعدادها للتفاوض على أساس التزامها بأحد

Digitized by UNOG Library

المبادئ الأساسية الواردة في الميثاق ، وهو احترام استقلال ووحدة أراضي كل دولة . ان هذا يعني أن كمبوتشيا لا يمكن أن تستعيد استقلالها الكامل الا اذا انسحبت جميع القوات الأجنبية من أراضيها .

ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/35/L.2/Rev.1) يحدد بكل وضوح وبساطة التدابير التي يجب أن نتخذها اذا ما أردنا أن نستقبل في المجتمع الدولي ، مرة أخرى ، كمبوتشيا المستقلة ، ذات السيادة وغير المنحازة . ان هذا المشروع يقدم قاعدة واضحة ومتوازنة لما يجب عمله اذا ما أردنا أن نصل الى تسوية . ان نيوزيلندا تشارك في تقديم هذا المشروع ، لأننا نعتقد أنه يعد قاعدة أساسية لتحقيق السلم .

ان نيوزيلندا على ثقة تامة أنه من الضروى أن تقوم دول المنطقة بالتشاور فيما بينها . ولقد أيدنا بصفة خاصة ، وشجعنا استئناف الحوار بين فييت نام ودول رابطة جنوب شرقي آسيا . ونعتقد أن هناك دورا هاما ، على الأمين العام أن يقوم به لاستمرار هذا الحوار والسير بنا قدما نحو التسوية.

ولتحقيق تقدم حقيقي ، يجب اذن أن تكون هناك مرونة وارادة حقيقية لدى جميع الأطراف للدخول في مفاوضات حقيقية أيضا . لقد مضى وقت الدعايات الجوفاء ، وهناك قطعا مصالح متنازعة يجب التوفيق بينها . وأحد الطرق الى تحقيق ذلك هو عقد مؤتمر دولي . ان نيوزيلندا قد نادت منذ البداية باتباع هذا الطريق ، انه الطريق الوحيد المعقول لبحث هذه المشكلة . ان مشروع القرار الموجود أمامنا ، اذ يوصي بهذا الاسلوب يعتبر سببا لتأييدنا له .

ان هدف المؤتمر الدولي يجب أن يكون انشاء حكومة ممثلة للشعب الكمبوتشي أفضل تمثيل . واذا كان من الضرورى أن نحقق سلاما دائما ، فيجب أن تكون مثل هذه الحكومة مقبولة أولا وقبل كل شيء من جانب شعب كمبوتشيا . وفي رأينا أن كمبوتشيا المستقلة ، وغير المنحازة التي لها علاقات صداقة مع جيرانها وليست لها أية روابط خاصة مع أى من الدولتين العظميين ، ستكون جارة مقبولة لفييت نام وغيرها من دول رابطة جنوب شرقي آسيا . انها ستكون دولة يمكنها أن تتعامل مع الدول الأخرى في المنطقة ومنها بلدى .

Digitized by UNOG Library

وما من أحد ينكر حق شعب كمبوتشيا في أن يحظى ويتمتع بجميع الامتيازات المترتبة على ميثاق هذه المنظمة ، وأولا وقبل كل شيء حقه في تقرير مصيره . ان الهدف من وراء أية تسوية سلمية يجب أن يتمثل في تمكين الشعب الكمبوتشي من تقرير مصيره في ظل السلام ، ودون أى تدخل من الخارج . ان مشروع القرار الذى نقوم بدراسته يطلب من الجمعية العامة أن تؤكد على أن شعب كمبوتشيا له الحق في أن يتمتع بحقوقه الأساسية ، وعلاوة على ذلك فان مشروع هذا القرار يمثل اطارا يمكن للشعب الكمبوتشي في نطاقه ان يمارس حقوقه . ان مجرد الأخذ بالعدالة البسيطة ، يتطلب اعتماد مشروع هذا القرار ، اذ أنه يمثل خطوة نحو اعلال السلم في جنوب شرقي آسيا .

السيد كرافيتس (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : ان الحقيقة الموضوعية التي ليست محلا لأى شك بالنسبة للموقف السائد في كمبوتشيا ، تكمن أساسا في أنه لمدة ٢٢ شهرا أو لمدة عامين على وجه التقريب وعلى أراضي كمبوتشيا فان حكومة مجلس الثورة الشعبي لجمهورية كمبوتشيا الشعبية والتي تسيطر على الموقف في جميع الأراضي والتي تتمتع بدعم وتأييد كل الشعب الكمبوتشي ، هذه الحكومة بالذات وليست أية حكومة أخرى هي الحكومة الوحيدة الممثلة لجمهورية كمبوتشيا الشعبية على المسرح الدولي . ان النتيجة الوحيدة لمحاولات الابقاء في الأمم المتحدة على جثة عصابة بول بوت ، هي الابقاء على الرائحة المنتنه لهذه الجثة العفنة .

ان وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية يؤيد تماما ما جاء في الوثيقة A/35/189 التي تشير الى :

"ان كل مشكلة تتعلق بكمبوتشيا يجب أن تناقش مع مجلس الثورة الشعبي لجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، وان أى قرار أو أى اقتراح يتم اعتماده دون اشتراك مجلس الثورة الشعبي لكمبوتشيا ودون موافقته ، سوف يصبح لاغيا وكأن لم يكن " .

ان التغييرات التي حدثت في هذا البلد لا يمكن العودة فيها الى الوراء ، وان المناورات التي تهدف الى التدخل في شؤونه الداخلية بما في ذلك محاولات استغلال الامم المتحدة لهذا الغرض ، سوف تبوء كلها بالفشل .

ان تخليص كمبوتشيا من النظام المناهض للشعب والنظام الدموى فيها والتابع لبول بوت ، قد مكن شعب هذا البلد من المضي قدما في اصلاحاته الديمقراطية وتنميته الاجتماعية ، ان سلطة

Digitized by UNOG Library

مجلس الثورة الشعبي قد تزايدت الآن وتعززت بكل تأكيد رغم الصعوبات التي تعود الى الآثار الوخيمة للغاية للعدوان الأجنبي من قبل الولايات المتحدة والذى دام لسنوات عديدة ولنظام عصابة بول بوت التابع لماو . ان المعاناة الطويلة لشعب كمبوتشيا ، هي التي دفعته لكي يحقق نجاحات مستمرة في اعادة بناء اقتصاده المدمر تماما وفي اعادة الهياكل الاجتماعية لهذا البناء أيضا في سبيل اقامة حياة سلمية .

ان المؤسسات الصناعية يعاد انشاؤها ، وهناك أكثر من ٨٠ في المائة من المصانع قد أعيد تشغيلها ، ولقد زال تقريبا التهديد بالمجاعة . وقد تم فتح حوالي ٥٠٠ مدرسة يتلقى بها أكثر من مليون من التلاميذ دروسهم . وقد تم فتح العديد من المستشفيات والمراكز الصحية ، وتم فتح الأسواق والمعابد من أجل أداء شريعة العبادة ، وأعيد جمع شمل الأسر وعادت الى الأماكن التي كانت تقطنها ، وتم ضمان احترام الحقوق الأساسية للانسان . ويستعد هذا البلد لوضع دستور جديد . ولقد أشادت صحافة العديد من البلدان بالفعل بتلك الحياة الخلاقة الجديدة في جمهورية كمبوتشيا الشعبية .

ومما لا شك فيه أن هناك العديد من المسائل والمشاكل التي تنتظر ايجاد الحلول لها وهناك بالتأكيد عجز في الاخصائيين والكوادر المؤهلة في هذا البلد ، ولكن شعب كمبوتشيا يشعر بالفعل الآن بمزايا الحياة الجديدة ، وبالتالي فانه يبذل قصارى جهده في سبيل تعزيز السلطة الشعبية من أجل سحق الأنشطة المعادية للقوى الرجعية .

ان جمهورية كمبوتشيا الشعبية مع تثبيت أقدامها في الداخل ، فانها تسير في سياسة خارجية تعتمد على عدم الانحياز والصداقة والسلم ، وقد تم الاعتراف بهذا البلد من قبل أكثر من ٣٠ بلدا وحركة تحرير وطني . ان شعب كمبوتشيا يحاول اقامة علاقات من الصداقة والتعاون المتين مع جميع بلدان جنوب شرقي آسيا ، وذلك على أساس احترام مبدأ الاستقلال والسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية عن طريق التفاوض .

وبالتالي فان السبب الحقيقي للموقف غير المستقر السائد في جنوب شرقي آسيا يكمن في الجهود المضنية لقوى الهيمنة والامبريالية لبكين وواشنطن ، التي تهدف الى تحطيم اجراءات عودة الحياة الطبيعية الى كمبوتشيا ، وذلك باستخدام الامكانيات العسكرية والاقتصادية والسياسية .

Digitized by UNOG Library

ومما لا شك فيه ان الولايات المتحدة الامريكية تود اعادة بناء سلسلة التحالفات العسكرية التي انهارت في منطقة الهند الصينية بعد هزيمتها في الحرب ضد شعوب لاو وكمبوتشيا وفييت نام . وفيما يتعلق بالصين ، فبعد سنوات عديدة من نشاط عصابة بول بوت ، فقد قامت باستغلال كمبوتشيا كرأس حربة للاعداد لعدوان ضد فييت نام ، التي كانت تعترض على التوسع الصيني في اتجاه الجنوب . وبافتقاد هذه النقطة القوية ، نجد أن الصين تعمل على تدهور العلاقات بين فييت نام وتايلند ، وعلى مستوى أوسع فانها تعمل على تدهور العلاقات بين دول الهند الصينية من ناحية وبين دول رابطة جنوب شرقي آسيا من ناحية أخرى . انها تعمل بهدف احياء هذه المحطيات ، ومن أجل اعادة الحياة الى عصابة بول بوت ، ومن أجل خلق تحالف للقوى العدوانية ضد جمهورية كمبوتشيا الشعبية .

وليس سرا ، أن العصابات تتمكن من الاغارة على أراضي كمبوتشيا بفضل المساعدات العسكرية الأجنبية السخية ، التي تتلقاها من بكين وواشنطن . ان القوات المشتركة في العدوان على كمبوتشيا لا يهمها قيد أنمله مصالح هذا البلد أو مصالح شعوب البلدان المجاورة له .

ومن أجل المساس بالاستقرار والسلم في كمبوتشيا ، فانهم يستغلون ما يسمى ببرنامج اعادة التوطين الطوعي للاجئين الكمبوتشيين . وحقيقة ذلك أن أراضي تايلند تستخدم كقاعدة دعم لتسليح وتموين عصابات بول بوت ودفعها الى كمبوتشيا ، وهذا يكشف حقيقة نظام بانكوك ونواياه فيما يتعلق بمسألة كمبوتشيا .

Digitized by UNOG Library

انني أود أن أتوقف لحظة أمام أحد مظاهر هذه المشكلة . فمن الواضح تماما انه من أجل اعادة بناء كمبوتشيا ، فان المساعدة الانسانية التي تقدم الى هذا البلد - سواء على الصعيد الثنائي أو عن طريق العديد من المنظمات الدولية - تكتسي أهمية بالغة ، لا سيما بالنسبة لكل من يهتمون بتقديم المساعدة الى شعب كمبوتشيا . ولكن هناك امكانيات أوسع من ذلك ، قائمة بالفعل . وبخلاف ذلك يمكننا أن نتهيب من عملية تشويه معنى وأسلوب تقديم هذه المعونة الانسانية واستخدامها لغير صالح شعب كمبوتشيا . ان من يستخدمون هذه الوسائل ضد شعب كمبوتشيا يحاولون الخروج بفوائد من وراء تقديم هذه المساعدة ، واستغلال حالة وموقف اللاجئين من كمبوتشيا ، لا سيما في البلدان المجاورة ، وبصفة خاصة لصالح عصابة بول بوت . ان جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تقف بحزم ضد كل محاولة لاشراك المنظمات الدولية في الانشطة المعادية لشعب كمبوتشيا ، واستغلال المساعدة الانسانية كوسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية .

ونحن مقتنعون تماما بأن دول العالم أجمع يمكنها تعزيز مناخ الأمن والاستقرار في منطقة جنوب شرقي آسيا ، بدلا من اثارة التوترات فيها . ونحن نرحب بالقرار الذى اتخذته كل من جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، أثناء مؤتمر فينتيان المكرس لتطبيع الموقف في جنوب شرقي آسيا . لقد تقدمت هذه الدول ببعض المقترحات البناءة ، اذ انها أعلنت - على سبيل المثال - عن استعدادها للتوقيع مع تايلند على اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف لعدم الاعتداء المتبادل ، ولعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وللتعاون ولرفض السماح باستخدام أراضيها للقيام بعمليات عسكرية أو تخريبية ضد الدول الاخرى ، وعقد اتفاقات للتعاون والتعايش السلمي مع الدول الأخرى الأعضاء في رابطة جنوب شرقي آسيا . لقد تطورت تلك المبادرات وشرحت خلال هذه الدورة للجمعية العامة في بيانات مندوبى جمهوريتي لاو وفييت نام . ونحن نعتقد انها جميعا تسمو الى تحقيق السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا .

ومن المناسب أيضا الاهتمام بالمبادرات الواقعية والمرنة من قبل المجلس الثورى الشعبي لكمبوتشيا ، الهادفة الى تحويل الحدود بين تايلند وكمبوتشيا الى حدود سلام . ان هذه المبادرات تشهد على النية الصادقة لجمهورية كمبوتشيا الشعبية لتسوية الخلافات القائمة بالطرق السلمية ، مع مراعاة المصالح المتبادلة .

Digitized by UNOG Library

اننا مقتنعون بأن السبيل الوحيد والممكن لحل الموقف الذى نشأ في هذه المنطقة ، يكمن في المفاوضات . ان مصير الاستقرار والتعاون والأمن لشعوب جنوب شرقي آسيا ، يتوقف على الارادة السياسية ، وعلى الرغبة في بدء حوار بناء بين الدول ذات السيادة في هذه المنطقة . اننا نرحب بالمشاورات والمحادثات التي تجرى في الوقت الحالي بين دول الهند الصينية ودول رابطة جنوب شرقي آسيا ، ونتمنى لها كل النجاح .

ان مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة في الوثيقة (A/35/L.2/Rev.1) منحاز ، من وجهة نظر بلادى ، حيث انه يشير الى موقف دول رابطة جنوب شرقي آسيا ، في حين يتجاهل الاسلوب البناء والواقعي لدول الهند الصينية . ان مشروع هذا القرار هو في الواقع محاولة مكشوفة للتدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية . ان مثل تلك التصرفات - كما هو معروف - تتناقض مع أحكام الفقرة ٧ من المادة ٢ من ميثاق الامم المتحدة . ولذا ، فان جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ترفض مشروع هذا القرار ، وسوف تصوت ضده .

السيد الألفي (اليمن الديمقراطية) : السيد الرئيس ، عندما ناقشت الجمعية العامة ، قبل أيام قليلة ، تقرير لجنة وثائق التفويض ، استمعنا الى تنديد كل متحدث - حتى أولئك الذين وافقوا على وثائق تفويض نظام بول بوت واينغ ساري - بالمذابح التي اقترفها ذلك النظام ضد الشعب الكمبوتشي .

واليوم ، في الوقت الذى يعيش فيه الشعب الكمبوتشي في ظل السلم والاطمئنان ، تحت قيادة المجلس الثورى الشعبي ، نجد أن نفس هذه الوفود ليس لديها شيء تقوله سوى الدعوة الى اعادة الأمر الواقع ، الذى لفظه شعب كمبوتشيا ، بل ان بعضهم - تحت غطاء المساعدة الانسانية - يقدم الدعم لنظام بول بوت الديكتاتورى ، في محاولة لاعادة فرضه على شعب كمبوتشيا .

اننا اليوم ، وللسنة الثانية ، يفرض علينا مناقشة بند تسمية الدول المتبنية له : "الحالة في كمبوتشيا" . وبكل أسف ، فان هذا البند لم يدرج في جدول أعمال الجمعية العامة عندما كان يفترض أن يقف المجتمع الدولي أمام المذابح التي اقترفها نظام بول بوت ، وأدت الى قتل أكثر من ٣ مليون وتشريد الملايين الآخرين من أبناء الشعب الكمبوتشي من ديارهم في المدن ، وتعريضهم للأعمال الشاقة في الأرياف ، وعندما أبيدت المدارس ، والمستشفيات ؛ والمؤسسات والمرافق المختلفة ، ودمرت الزراعة والصناعة في كمبوتشيا ، وتعرض شعب بأسره للمذابح والمجاعة .

Digitized by UNOG Library

ان كمبوتشيا تعيش اليوم في سلام بعد أن أصبح نظام بول بوت - بالنسبة لشعبها - ماض لن يعود . ان شعب كمبوتشيا ، تحت قيادة المجلس الثورى الشعبي ، يعيد بناء بلاده التي دمرها نظام بول بوت ، وفرض عليها ارهابا وديكتاتورية ، وجعل من المذابح الجماعية سمة لحكمه وتسلطه .

ولعل النتائج التي حققتها حكومة كمبوتشيا الشعبية ، على طريق انهاء آثار الدمار والتخريب التي اقترفها نظام بول بوت ، تقدم دليلا قاطعا بأن الحكومة الشرعية القائمة تلقى دعما شعبيا من قبل الشعب الكمبوتشي ، وأن الوضع في كمبوتشيا لا يمكن أن يعود الى الوراء .

ان المجلس الثورى الشعبي هو الممثل الشرعي الوحيد لشعب كمبوتشيا ، والمعبر عن مصالح الشعب الكمبوتشي . ان الحكومة المنبثقة عنه هي الحكومة الشرعية في جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، التي تعترف بها بلادى ، وتقيم معها علاقات صداقة متينة .

Digitized by UNOG Library

وفي اعتقادنا لا يحق لأحد من خارج كمبوتشيا أن يفرض ارادته على حقوق ومبادئ وسياسة اختارها الشعب الكمبوتشي . ان اقامة النظام السياسي الديمقراطي هي من مهمات الشعب الكمبوتشي نفسه ، وهو يفعل ذلك اليوم وليس من حق أحد أن يفرض شروطا على حكومة شرعية تحظى بقاعدة شعبية ومعترف بها على نطاق دولي كبير .

ان الامبريالية وعملاءها تحاول اعاقة الشعب الكمبوتشي من اعادة بناء بلاده بعد القضاء على نظام بول بوت ، بهدف تمرير مخططاتهم التآمرية العدوانية ، وابقاء منطقة الهند الصينية منطقة توتر وحروب اقليمية ، وبذلك تعرقل جعلها منطقة سلام واستقرار وتعاون .

ان هذا السلام والاستقرار والتعاون ، باسيادة الرئيس ، لا يمكن أن يتحقق الا بمشاركة فعالة ورسمية من قبل الحكومة الشرعية لكمبوتشيا الشعبية ، وطرد ممثلي نظام بول بوت الذين لا يمثلون الا أنفسهم والمصالح الامبريالية .

لقد قال ممثلو الشعب الكمبوتشي كلمتهم ، فيما نحن بصدد مناقشته ، في بيان وزارة خارجية جمهورية كمبوتشيا الشعبية الذي تضمنته الوثيقة A/35/498 بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ التي جاء فيها ان أي مؤتمر دولي حول كمبوتشيا يعقد دون موافقة مجلس الشعب الثوري وأية مناقشة حول كمبوتشيا سواء في الامم المتحدة أو أي محفل دولي دون مشاركة ممثلي مجلس الشعب الثوري يشكل تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية وانتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي .

واننا ، اذ نتفق مع ممثلي شعب كمبوتشيا الشعبية ، ندين بشدة كافة المحاولات الامبريالية الرجعية للتدخل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا ، ونرى أن التهديد الخارجي الامبريالي الرجعي لاستقلال وأمن كمبوتشيا الشعبية هو الخطر الحقيقي الذي يتطلب من المجتمع الدولي الوقوف ضده .

وفي هذا الصدد ، فاننا نحيي المقترحات البناءة التي تقدمت بها حكومة كمبوتشيا الشعبية في تموز/يوليه ١٩٨٠ والهادفة الى تخفيف التوتر المتزايد على حدود كمبوتشيا ، والتي قوبلت بالترحيب من قبل الرأي العام العالمي .

ان المجتمع الدولي مطالب بتقديم الدعم السياسي والمساعدة الاقتصادية لحكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، التي ترتبط مع جاراتها فييت نام ولاو بروابط صداقة وتاريخ طويل من النضال

Digitized by UNOG Library

المشترك ضد الامبريالية والسيطرة الاجنبية . ان هذا في اعتقادنا هو الطريق الصحيح لمساعدة الشعب الكمبوتشي في اعادة بناء بلاده .

السيد ساري (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : ان الوضع السائد في كمبوتشيا الديمقراطية لا زال مصدر قلق وانشغال للمجتمع الدولي . واذا لم نحرص فان هذه الأوضاع قد تتخذ أبعادا تؤثر على السلم والأمن الدوليين تأثيرا خطيرا .

ان السنغال التي تتجه أساسا سياستها الخارجية نحو السعي الى السلم القائم على الحوار ، باعتباره وسيلة تسمح ليس فحسب بتجنب المنازعات ، ولكنها تمكّن أيضا من المساهمة في تسويتها عندما تنشب . وعليه ، فان السنغال لا يسعها الا أن تولي أقصى أهمية لايجاد حل عن طريق التفاوض لمشكلة كمبوتشيا الديمقراطية . وهذا السبب قد دفع وفد بلادي الى الانضمام الى الوفود التي اتخذت مبادرة ادراج الوضع في كمبوتشيا في جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة . وعلى هذا الأساس ، كنا نرغب في أن تتمكن الجمعية العامة من المساهمة بصورة ايجابية في خلق الظروف اللازمة لاستعادة السلم والامن والثقة في هذه المنطقة .

في رأى وفد بلادي أن الموضوع المعروض علينا اليوم له ثلاثة جوانب . أولا وقبل كل شيء فهي مشكلة قانونية ، ثانيا ، مشكلة سياسية ؛ وأخيرا ، مشكلة انسانية .

نقول أنها مشكلة قانونية لأنه ما من شك في أن أحداث ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، تشكل انتهاكا صارخا لثلاثة مبادئ أساسية واردة في ميثاق الامم المتحدة ، وهي ، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ؛ واحترام وحدة أراضي والاستقلال السياسي للدول الأخرى ؛ وأخيرا ، عدم اللجوء الى القوة في العلاقات الدولية .

وفي الواقع ، اذا كان قد وقع في الماضي القريب تدخل في جزء من أراضي فييت نام ، كما قالت سلطات هذا البلد ، وتم ذلك بفعل قوات تابعة للحكومة المتقدة للسلطة عندئذ في بنوم بنه ، وعليه فان الاجراء المشروع الأخير - في حالة عدم اتخاذ أية اجراءات سلمية - ذلك الاجراء الذى يجيزه القانون الدولي للسلطات الفييتنامية هو صد هذا التدخل ورده الى ما وراء حدودها وذلك دون أن يكون لها أى هدف آخر .

Digitized by UNOG Library

وعلى أية حال ، ليس هناك بلد يستطيع الاعتداد بظروف كهذه لتبرير تدخل مقصود في كمبوتشيا الديمقراطية لدرجة تصل الى الاطاحة بالحكومة الشرعية . وفي رأينا ، أنه من الخطورة بمكان ، خاصة بالنسبة للبلدان الصغيرة ، التشجيع على اضفاء طابع مشروع على هذا الاحتلال العسكرى الذى علاوة على ذلك يشكل سابقة خطيرة للغاية في مجال العلاقات الدولية .

وعليه باسم المبدأ القانوني أيّد وفد بلادى تقرير لجنة وثائق التفويض التي اعتمدت وثائق تفويض وفد كمبوتشيا الديمقراطية . وباسم نفس هذا المبدأ ، فان جمعيتنا الموقرة رفضت تأييد آثار التدخل العسكرى الاجنبي الذى كانت كمبوتشيا ضحيته . بل أكثر من ذلك ، فانه بقبول وثائق تفويض وفد كمبوتشيا الديمقراطية ، فان جمعيتنا حرصت على أن تعاود التأكيد على الاهمية التي توليها لاحترام مبدأ عدم اللجوء الى القوة في العلاقات الدولية .

ان موضوع كمبوتشيا الديمقراطية هو موضوع سياسي أيضا .

ان الاختلاف الأيديولوجي هو أحد أسباب النزاع بين كمبوتشيا الديمقراطية وجارتها ، بينما كل المؤشرات كانت في صالح التفاهم والاخاء بين هاتين الدولتين - على أساس التاريخ ، وقبل كل شيء ثقافتهما ، وهما أساس للتفاهم المتبادل . وباسم هذا التفاهم ذاته ، فاننا نؤيد مبادرة بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا التي عرضت الموضوع مرتين على مجلس الامن لايجاد حل لهذا النزاع .

Digitized by UNOG Library

ومن الأمور الملحة أن نجد حلا سريعا لهذا النزاع ، ذلك أن مأساة شعب كمبوتشيا يجب أن تحظى بكل اهتمامنا . انها مأساة انسانية حقيقية نتجت عن الوضع السائد في هذا البلد راحت ضحيتها أعداد كبيرة ، هذا بخلاف العوز والمعاناة . ولقد تفشت المجاعة والمرض بين الملايين من الأفراد الذين لجأوا الى الدول المجاورة . ان تقرير اليونيسيف في ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٨٠ ، يحدد ما بين ٠٠٠ ٥٠٠ و ٠٠٠ ٧٠٠ من مواطني كمبوتشيا موجودين في معسكرات اللاجئين .

ان الدكتور كورت فالدهايم الأمين العام لمنظمتنا ، قد تفهم أبعاد هذه المأساة لدرجة انه بمعاونة الوكالات المتخصصة يسعى كل يوم الى ايجاد الطرق والوسائل الكفيلة بالتخفيف من معاناة الملايين من البشر الذين يعيشون في حالة من اليأس .

ولكل هذه الأسباب الواضحة ، فقد اشترك السنغال في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.2/Rev.1 . ان الهدف من مشروع هذا القرار هو اعادة السلام الى هذه المنطقة وفقا لأهداف ومقاصد ميثاق منظمة الأمم المتحدة .

ومن الضروري أن تقيم دول هذا العالم الذي يموج بالاضطراب علاقاتها على مبدأ احترام الاستقلال الوطني ، وسيادة ووحدة أراضي جميع الدول ، وعلى أساس عدم التدخل أو التعرض للشؤون الداخلية للدول ، وعدم اللجوء الى استخدام القوة او التهديد باستخدامها ، وعلى أساس تسوية المنازعات بالطرق السلمية ، ان الدول يجب ان تضع نصب أعينها احترام هذه المبادئ ، هذا الاحترام الذي يجب أن يعلو على التضامن الايديولوجي .

ومما يدعو الى الارتياح ، ملاحظة ان الدول الأعضاء في هذه المنظمة لا تألوا جهدا لضمان احترام استقلال ووحدة أراضي وسيادة كمبوتشيا الديمقراطية . ان القانون والشرعية يجب أن يتغلبا دائما على القوة .

واليوم ، فان وفد بلادي على يقين أكثر من أي وقت مضى ، من أن الأمم المتحدة اذ تتمسك بمهمتها في تعزيز السلم والأمن ، لن تدخر وسعا لايجاد حل عادل لمشكلة كمبوتشيا الديمقراطية ، التزاما منها بالمبادئ الواردة في الميثاق .

ان بلادي تعتبر أن دور منظمتنا في حالة كمبوتشيا الديمقراطية على وجه التحديد ، يقضي بمساعدة حكومة نابعة من شعب كمبوتشيا الديمقراطية على تقلد السلطة ، حكومة يختارها الشعب بحرية دون أي تدخل من الخارج .

Digitized by UNOG Library

ولذلك ، فان السنغال يؤيد مشروع القرار A/35/L.2/Rev.1 الذى اذا ما اعتمد ونفذ بالكامل ، سيحقق الوئام بين شعب كمبوتشيا ، ويواكب عصرا من السلام والعدالة والتعاون والتضامن في هذه المنطقة .

السيد ساجي (نيجيريا) (الكلمة بالانكليزية) : ان احدى فضائل الأمم المتحدة، هي انها تعطي الفرصة لجميع أعضاء هذه المنظمة لكي يسهموا في ايجاد الحلول لمشاكل عصرنا ، وعلى وجه الخصوص المشاكل التي تنطوى على خطر كبير يهدد سلم وأمن العالم . ان الوضع الحالي في جنوب شرقي آسيا ، ينطوى على مثل هذا الخطر المحتمل ، وهذا يحتم علينا جميعا أن نساعد في ايجاد حل سريع للأزمة التي نتجت عن الوضع في كمبوتشيا .

ان وفدى يشعر بالأسى لاستمرار معاناة شعب كمبوتشيا ، وبأسف أشد شديدا لأن قرار الجمعية العامة ٣٤/٢٢ الذى يطالب بانسحاب جميع القوات الأجنبية من كمبوتشيا لم يتم الالتزام به حتى الآن أو لم ينفذ .

وكما هو معروف تماما ، فان نيجيريا تتمسك باصرار بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وبمبدأ عدم جواز المساس بوحدة أراضي الدول ، وهذا هو السبب في اصرارنا على تأييد المطالبة الفورية لهذه المنظمة بالانسحاب الفورى لجميع القوات الأجنبية من كمبوتشيا ، حتى تتمكن هذه الأمة المحطمة من ممارسة سيادتها في ظل السلم والأمن .

ان نيجيريا كانت واحدة من الدول التي حضرت مؤتمر الالتزام بتقديم المعونة للاجئين الكمبوتشيين في جنيف هذا الصيف . ان عمق الشعور بالحزن الناجم عن تصوير الآلام الانسانية المبرحة التي أفصح عنها تقرير الأمين العام المقدم الى هذا المؤتمر ، لم يتفوق عليه الا مدى الشعور بالغضب أمام الوحشية واللاانسانية المخيفة التي أدت الى كل هذه المعاناة على هذا الصعيد الواسع . ان التزامنا بالاسهام في التخفيف الفورى من محنة اللاجئين ، نعتبره تدبيرا مؤقتا لسد ثغرة قائمة . ان عدفنا على المدى الطويل كان ومازال هو وقف معاناة شعب كمبوتشيا بصورة نهائية ، هذا الشعب الذى يعتبر ما آل اليه وصمة في جبين حضارتنا وانسانيتنا .

ولكن من حسن الحظ ان نيجيريا تقيم أفضل العلاقات مع جميع بلدان جنوب شرقي آسيا بما فيها أقرب الدول بمشاكل كمبوتشيا . وباسم تلك الصداقة نود أن نوجه الى تلك البلدان نداء

Digitized by UNOG Library

من فوق هذه المنصة ، لايجاد صيغة ما لاحلال السلام الدائم في منطقة جنوب شرقي آسيا . ان المجتمع الدولي يتعين عليه أن يساعد بكل طريقة ممكنة في تضييق الهوة التي قد تظهر بين مقترحات السلام المقدمة من بلدان رابطة جنوب شرقي آسيا وتلك المقدمة من بلدان جنوب شرقي آسيا التي بحكم موقعها الجغرافي تقع أكثر قربا من كمبوتشيا . ولكن بينما يستمر البحث عن حل لاحلال سلام أوسع نطاقا وأكثر دواما في جنوب شرقي آسيا ، فان كمبوتشيا لا يمكن ان تظل وقفا على تطور الأحداث في المنطقة . ان سيادة كمبوتشيا لا يمكن أن تخضع للمقايضة ، كما أن معاناة شعبها لا يمكن أن تستمر أكثر من ذلك دون أن ينطوي ذلك على ظلم خطير في هذه العملية .

ان الأمم المتحدة قد دافعت دائما عن حقوق الضعيف ضد القوى ، في اطار من العدالة والانصاف . ان جهودها من أجل استعادة سيادة كمبوتشيا ، لهي دليل بارز على هذا المسعى النبيل . ولا يمكن أن تكون هناك مناقشة بشأن الحاجة الى السلام والأمن في جنوب شرقي آسيا . ان البند الأول من جدول الأعمال لتحقيق هذا الهدف المنشود ، هو انسحاب جميع القوات الأجنبية من كمبوتشيا وفقا لما نادت به الجمعية العامة في قرارها ٣٤/٢٢ . اننا ندعو فييت نام ، التي كافحت ما يقرب من ٣٥ عاما ضد الغزو الأجنبي وحظيت بتأييد وتعاطف جميع الشعوب في كل مكان ، الى الانضمام الى الأمم المتحدة لاتخاذ هذه الخطوة الكبيرة الأولى نحو السلام في كمبوتشيا ، وفي جنوب شرقي آسيا بأسره .

وهناك أعضاء في هذه المنظمة يعتبرون أن المبادئ والاعتبارات الانسانية أهم بكثير من الظروف السياسية . ان الاستمرار في تحدي رغبة ونداءات المجتمع الدولي نيابة عن كمبوتشيا على هذه الأسس ، لن يضعف من عزمنا ، وسيقابله بالمثل استمرار واصرار على نفس المستوى في مواجهة هذا التعنت من أجل ضمان أن قدسية الحياة وقومية كمبوتشيا ، لن تصبحا مجرد مراوغات قانونية على الرمال المتحركة في سياسات جنوب شرقي آسيا .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠

Digitized by UNOG Library